AICHS
The Second Annual International Conference on Human Sciences (AICHS) / Fallujah During the Ottoman & Iraqi Monarchy Eras
Volume 2020

Conference Paper

# Inference Based On The Prophet's Hadith At "Asifya" Scholars Dr. Hashem Jameel In His Book *Issues Of Comparative Jurisprudence*: Model

# الاستدلال بالحديث عند رجال الآصفية د. هاشم جميل في كتابه (مسائل من الفقه المقارن) أنموذجًا

**Dr.Abdulqader M. Hussein**

د. عبد القادر محمد حسين

Department of Hadith Sciences, Islamic Sciences College/University of Fallujah, Iraq

قسم الحديث وعلومه، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الفلوجة، العراق

Corresponding Author:
Dr.Abdulqader M. Hussein
Dr.abdulqader.m@uofallujah.edu.iq

Received: 12 April 2020
Accepted: 21 May 2020
Published: 14 June 2020

Publishing services provided by Knowledge E

© Dr.Abdulqader M. Hussein. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License, which permits unrestricted use and redistribution provided that the original author and source are credited.

Selection and Peer-review under the responsibility of the AICHS Conference Committee.

## Abstract

This study seeks to introduce one of the scholars of the religious school in Falluja and one of the most prominent contemporary scholars in Iraq (Dr. Hashim Jameel) and explain his approach in the deduction of the prophetic Hadiths in Islamic jurisprudence through his famous book *Issues of Comparative Jurisprudence*, which is the most important curricular book taught in the faculties of Islamic sciences in Iraq. The introduction to this study offers a brief overview of the Asifya school and the life of Dr. Hashim Jameel, together with a summary of his book. It is followed by five segments. The first deals with Jameel's method of attributing Hadiths, the second with his method for rulings on Hadith or *Isnad*, the third considers his discreduiting and endorsement of the hadith narrators. The fourth considers debates surrounding the defects of Hadith, and the fifth looks at the enforcement of weak Hadith.

## الملخص

لم تنحصر آثار المدرسة الدينية الآصفية العلمية والاجتماعية في مدينة الفلوجة أو العراق فحسب، بل امتدت عبر طلابها الذين خرَّجتهم وصار منهم علماء ودعاة ومفكرون غمروا كثيرًا من البلاد وعمروها بعلمهم الذي نهلوه من الآصفية وأسسوه على بنيانها حتى غدا بعضهم منارات علمٍ تشع نورًا على دياجين ظلام الجهل في العالمين. هدف البحث: يسعى هذا البحث إلى التعريف بواحدٍ من رجالات الآصفية، ومن أبرز فقهاء العراق المعاصرين وهو (الدكتور هاشم جميل) وبيان منهجه في الاستدلال بالأحاديث النبوية في الفقه الإسلامي من خلال كتابه الشهير (مسائل من الفقه المقارن) الذي يعد من أهم الكتب في بابه ـالفقه المقارن-، وهو كتاب منهجي يدرّس في كليات العلوم الإسلامية في العراق.

OPEN ACCESS

منهج البحث: يتبع البحث المنهج الاستقرائي في تتبع طرائق الاستدلال بالحديث والصنعة الحديثية عند الشيخ هاشم جميل في كتابه، والمنهج الوصفي للتعريف بشخصية صاحب الترجمة والكتاب موضوع الدراسة، والمنهج التحليلي في دراسة منهج هذا العالم في طريقة الاستدلال بالحديث الشريف في كتابه المذكور.

خطة البحث: يتكون البحث من (خمسة) مطالب يتقدمها تمهيد، وتعقبها خاتمة بأهم النتائج، وكما يأتي: التمهيد: ويتضمن الآتي:

١. التعريف بالمدرسة الآصفية والعلامة الشيخ هاشم جميل، ودراسته فيها.

٢. التعريف بكتابه (مسائل من الفقه المقارن).

٣. بيان مفهوم الاستدلال عند الفقهاء والأصوليين.

المطلب الأول: تخريج الحديث وعزوه إلى مصادره. المطلب الثاني: الحكم على الأحاديث والأسانيد. المطلب الثالث: كلامه في الجرح والتعديل. المطلب الرابع: مناقشته علل الحديث. المطلب الخامس: تقويته للحديث الضعيف. الخاتمة: ولخصت فيها أهم النتائج ثم التوصيات.

**Keywords:** (Asifya, attributing, Hadith, Hashem Jameel, Inference)

**الكلمات المفتاحية:** (الاستدلال، الآصفية، التخريج، الحديث، هاشم جميل).

## مقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه، وبعد:

لم تنحصر آثار المدرسة الدينية الآصفية العلمية والاجتماعية في مدينة الفلوجة أو العراق فحسب، بل امتدت بطلابها الذين خرَّجتهم وصار منهم علماء ودعاة ومفكرون غمروا كثيرًا من البلاد وعمروها بعلمهم الذي نهلوه من الآصفية وأسسوه على بنيانها حتى غدا بعضهم منارات علمٍ تشع نورًا على دياجير ظلام الجهل في العالمين.

**هدف البحث:** يسعى هذا البحث إلى التعريف بواحدٍ من رجالات الآصفية، وأحد أبرز فقهاء العراق المعاصرين وهو (الدكتور هاشم جميل) وبيان منهجه في الاستدلال بالأحاديث النبوية في الفقه الإسلامي من خلال كتابه الشهير (مسائل من الفقه المقارن) الذي يعد من أهم الكتب في بابه ـالفقه المقارن-، وهو كتاب منهجي يدرّس في كليات العلوم الإسلامية في العراق.

**منهج البحث:** يتبع البحث المنهج الاستقرائي في تتبع طرائق الاستدلال بالحديث والصنعة الحديثية عند الشيخ هاشم جميل في كتابه، والمنهج الوصفي للتعريف بشخصية صاحب الترجمة والكتاب موضوع الدراسة،

ثم المنهج التحليلي في دراسة منهج هذا العالم في طريقة الاستدلال بالحديث الشريف في كتابه المذكور، وكان عملي في القسم الدراسي من البحث على النحو الآتي:

١. تتبعت منهج الشيخ في طريقة الاستدلال بالحديث الشريف من خلال تخريجه للأحاديث وعزوه للمصادر الحديثية وكذلك منهجه في الحكم على الأحاديث والأسانيد، ونقله لأقوال العلماء.
٢. علَّلت بعض الظواهر المنهجية لدى الشيخ في الكتاب وقارنتها بأصول منهج البحث العلمي.
٣. قد أكتفي بذكر مثالين أو ثلاثة على كل مسألة، وأحيل للاستزادة من الأمثلة إلى أرقام الصفحات في الهامش.
٤. لم أترجم للأعلام الواردة في البحث إلا ما له تعلق بالدراسة في البحث، ولكيلا أثقل البحث بهذه التراجم.
٥. تتبعت بعض المصادر التي أغفل الشيخ ذكر تفاصيلها في الهامش، وبيَّنتها وصحَّحت الخطأ الذي وقع في بعضها.

**خطة البحث:** يتكون البحث من (ستة) مطالب يتقدمها تمهيد، وتعقبها خاتمة بأهم النتائج، وكما يأتي:

**التمهيد:** ويتضمن الآتي:

١. التعريف بالمدرسة الآصفية والعلامة الشيخ هاشم جميل، ودراسته فيها.
٢. التعريف بكتابه (مسائل من الفقه المقارن).
٣. بيان مفهوم الاستدلال عند الفقهاء والأصوليين.

**المطلب الأول:** تخريج الحديث وعزوه إلى مصادره.

**المطلب الثاني:** الحكم على الأحاديث والأسانيد.

**المطلب الثالث:** كلامه في الجرح والتعديل.

**المطلب الرابع:** مناقشته علل الحديث.

**المطلب الخامس:** تقويته للحديث الضعيف.

**المطلب السادس:** المآخذ العلمية والمنهجية.

**الخاتمة:** ولخصت فيها أهم النتائج التي خلص إليها البحث ثم التوصيات.

**والله أسأل أن يجعل هذا الجهد خالصًا لوجهه الكريم وأنْ ينفع به المسلمين.**

## تمهيد:

## أولًا: المدرسة الآصفية في الفلوجة[1]:

أسست المدرسة بشكل رسمي عام ١٩٤٤م زمن الشيخ حامد الملا حويش-رحمه الله- إمام وخطيب الجامع الكبير في الفلوجة الذي أنشئت فيه المدرسة وخلفه فيها الشيخ عبد العزيز إبراهيم العاني -رحمه الله- إمامًا وخطيبًا في الجامع. وقد أسند الإشراف عليها إلى المدرس القاضي محمد آمين الخطيب -رحمه الله- الذي جيء بعد وفاته في الثالث والعشرين من نيسان ١٩٤٨م بالشيخ عبد العزيز سالم السامرائي-رحمه الله- عام ١٩٤٨م نقلا من مدينة هيت إلى الفلوجة إمامًا وخطيبًا للجامع الكبير ومدرسًا للمدرسة الآصفية فيه.

يعد مجيء الشيخ عبد العزيز إلى المدرسة في هذا العهد نقلة نوعية في عدد طلابها ومستواهم العلمي حتى عدَّ مجيؤه الولادة الحقيقية للمدرسة ونتاجها العلمي، فقد عرف عنه الحزم والجدية في طلب العلم وهو ما أثمر في تخريج نخبة متميزة من العلماء الأفذاذ الذين استزادوا علمًا بعدئذٍ في الجامعات العراقية والعربية ولاسيما في الجامع الأزهر بمصر.

اكتسبت المدرسة الآصفية في الفلوجة سمعةً علميةً بارزة ليس على مستوى العراق فحسب بل على المستوى العربي والإسلامي فجذبت لها طلاب العلم من كل مكان لينهلوا من علمها الوفير وكانت الشهادة التي تمنحها المدرسة تعادل الشهادة الإعدادية في المدارس الاعتيادية الأخرى لذا كان طلابها يرشحون للقبول في الكليات والجامعات العراقية، بل إنهم كانوا يتميزون في الاختبارات على أقرانهم من طلاب المدارس الدينية الأخرى في العراق وهذا يعود إلى جدية الشيخ عبد العزيز السامرائي وتفانيه في إنجاح مدرسته وطلابها.

## ثانيًا: سيرة الشيخ هاشم جميل العلمية ودراسته في الآصفية[2]:

### اسمه ونسبه ولقبه:

هو هاشم بن جميل بن عبد الله بن يوسف القيسي الجباوي العيساوي، ولد في مدينة الفلوجة عام ١٩٤١م وترعرع فيها.

## نشأته:

بدأ الشيخ هاشم جميل حياته العلمية بتعلم القرآن على طريقة الكتاتيب منذ نعومة أظفاره على يد عدد من المشايخ فيها، ثم دخل مدرسة ابن خلدون الابتدائية في الفلوجة عام ١٩٤٩م.

## دراسته في الآصفية:

في عام ١٩٥٣م دخل الشيخ المدرسة الدينية الآصفية في الفلوجة، ودرس فيها سنتين على يد الشيخ عبد العزيز سالم السامرائي[٣]، وكان ذلك في الثانية عشرة والثالثة عشرة من عمره، ثم انتقل إلى المدرسة العلمية في سامراء، ليدرس على يد الشيخ أحمد الراوي والشيخ أيوب الخطيب، ولازم المدرسة العلمية هناك سبع سنين (١٩٥٥ ـ ١٩٦٢م) وتخرج فيها بالإجازة العلمية وكان الشيخ يجعل له جعالات في الحفظ يظفر بها، ولم يكتفِ الشيخ حتى درس العلوم الشرعية على يد كبار علماء العراق في ذلك الحين منهم الشيخ أمجد الزهاوي والشيخ فؤاد الآلوسي.

## دراسته في الأزهر:

في عام ١٩٦٣م سافر إلى مصر والتحق بالجامع الأزهر وحصل على شهادة البكلوريوس في الشريعة والقانون، وكان ذلك عام ١٩٦٧م ثم حصل على شهادة الماجستير عام ١٩٦٩م ثم عاد إلى بغداد ومن بعدها رجع مرة أخرى إلى مصر عام ١٩٧١م للحصول على شهادة الدكتوراه وحصل عليها عام ١٩٧٣م بمرتبة الشرف الأولى عن أطروحته الموسومة (فقه الإمام سعيد بن المسيب)، وهي مطبوعة في أربعة مجلدات[٤]، وقد أفاد منها الشيخ هاشم من علماء مصر في وقتها إذ التقى بأكابر علمائها وكان شيخه عبد الغني عبد الخالق يجله كثيرًا ويخصه بمزيد من العلم.

حصل على لقب أستاذ مساعد عام ١٩٧٨م، ولقب الأستاذية في الفقه المقارن في ١٩٩٠م.

والشيخ هاشم لا يتبع مذهبًا بعينه إنما يتبع ما يرجحه الدليل إن كان يعرف وإلا فمذهب أكثر أهل العلم، وهذا يدل على وسطية الشيخ العلامة وتحرره من التعصب المذهبي.

## الوظائف التي شغلها:

عين الشيخ العلامة هاشم جميل إمامًا وخطيبًا في جامع الشاوي في بغداد عام ١٩٦١م ومارس الخطابة سنتين في المدة التي كان يدرس العلوم الشرعية على يد أكابر العلماء في بغداد، وكان عضوًا في مجلس الأوقاف الأعلى في عام ١٩٦٧م وحصل على شكر وتقدير من رئاسة ديوان الوقف لجهوده العلمية والعملية آنذاك.

بعد عودته من مصر ١٩٦٩م عيّن معيدًا في كلية الامام الأعظم سابقًا (كلية العلوم الإسلامية حاليًا) إحدى كليات جامعة بغداد، ثم عمل معيدًا قائمًا مقام معاون العميد في ١٩٦٩م.

وبعد حصوله على الدكتوراه عمل مدرسًا في الكلية نفسها في المدة من ١٩٧٣م ولغاية ١٩٧٦م، ثم شغل منصب العميد وكالة في المدة من ١٩٧٦م حتى ١٩٧٧م ثم أعيرت خدماته إلى جامعة الإمارات العربية المتحدة في المدة من ١٩٧٧م ولغاية ١٩٨١م، وخلال ذلك الوقت حصل على لقب أستاذ مساعد وكان ذلك عام ١٩٧٨م ثم أعيرت خدماته ثانية إلى جامعة رأس العين نهاية عام ١٩٨١ ولغاية ١٩٨٢م وأعيرت خدماته ثالثة في ١٩٨٢م إلى جامعة الإمارات العربية للاستفادة من خبرته العلمية.

وعند عودته إلى العراق عام ١٩٨٣م عين في اللجنة العلمية في قسم الدراسات الإسلامية سابقًا (قسم كلية الشريعة في كلية العلوم الإسلامية- جامعة بغداد حاليًا)، ثم عيّن رئيس قسم الدراسات الإسلامية في كلية الشريعة سابقًا (كلية العلوم الإسلامية حاليًا) في ١٩٨٤م، ثم عيّن رئيس اللجنة العلمية في قسم الدراسات الإسلامية في ١٩٨٤م. وبناءًا على طلبه تنحى عن رئاسة قسم الدراسات الإسلامية في ١٩٨٦م. ودرَّس في المعهد الإسلامي العالي لإعداد الأئمة والخطباء (كلية الإمام الأعظم حاليًا) وكان المعاون العلمي في المعهد آنذاك.

ثم عيّن عضوًا في لجنة المناهج، وفي ١٩٨٦م عيّن عضوًا في لجنة المناهج في قسم الدراسات الإسلامية في كلية الشريعة. وفي عام ١٩٨٩م عيّن عضوًا في اللجنة العلمية في قسم الدراسات في كلية الشريعة.

وبعد حصوله على لقب الأستاذ عام ١٩٩٠م عيّن عضوًا في لجنة إعداد الأئمة والخطباء في المعهد الإسلامي العالي، وكان ذلك عام ١٩٩١ ثم عيّن مستشارًا شرعيًا للمصرف العراقي الإسلامي في ١٩٩٣م، وكذلك عضوًا في مجلس قسم الدعوة والفكر الإسلامي في جامعة صدام للعلوم الإسلامية سابقًا (الجامعة العراقية - بغداد ـ حاليًا).

هذه الوظائف التي شغلها الشيخ الأستاذ في كلية العلوم الإسلامية- قسم الشريعة لغاية عام ٢٠٠٠م إذ سافر إلى دولة الإمارات العربية وما زال هناك إذ عمل فيها أستاذًا في كلية الدراسات الإسلامية والعربية في دبي، ولما انتهى عقده فيها انتقل إلى عجمان ثم إلى جامعة الشارقة وما زال يدرس فيها.

### من شيوخه من العراق:

- الشيخ عبد العزيز سالم السامرائي.
- الشيخ أحمد محمد أمين الراوي.
- الشيخ أمجد الزهاوي.
- الشيخ عبد القادر الفضلي.
- الشيخ عبد الكريم المدرس.
- الشيخ فؤاد الآلوسي.
- الشيخ كمال الدين الطائي.
- الشيخ أيوب الخطيب.

### من شيوخه من مصر:

- الشيخ عبد الحليم محمود "شيخ الأزهر سابقًا".
- الشيخ عبد الغني عبد الخالق "وهو المشرف على رسالته للدكتوراه".

### آثاره العلمية:

١. فقه الإمام سعيد بن المسيب - رسالة دكتوراه ـ مطبوعة في أربعة أجزاء(طبعته وزارة الأوقاف العراقية، مطبعة الإرشاد، بغداد، الطبعة الأولى، سنة (١٣٩٤هـ-١٩٧٤م).
٢. مسائل في الفقه المقارن - جزءان.(وهو موضوع دراسة بحثنا).
٣. أحكام السَّلم ـ طبع في مجلة كلية الإمام الأعظم.
٤. الملكية في الإسلام ـ طبع في الموسم الثقافي الأول لجامعة الامارات.
٥. دراسات في الفقه الجنائي (منهج مقرر) لطلبة الدراسات العُليا.
٦. حكم الغناء وعناصره في الشريعة الإسلامية (ثلاثة أجزاء)[٥].

٧. طرق استثمار الوكالة التجارية في ضوء الفقه الإسلامي معد لمؤتمر الفقه الإسلامي الدولي المنعقد بدبي ٢٠٠٥م.
٨. أحكام بيع الثمار في الشريعة الإسلامية (بحث منشور بمجلة البحوث الاقتصادية والإدارية - جامعة بغداد, السنة السادسة, (العدد٢),(١٩٧٨م).
٩. الشهيد (بحث منشور بمجلة الرسالة الإسلامية, (١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م).
١٠. زراعة الأجنة في ضوء الشريعة الإسلامية - القسم الأول (بحث منشور بمجلة الرسالة الإسلامية (١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م).
١١. حكم التدخين في الشريعة الإسلامية - القسم الأول والثاني (١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م)، (بحث منشور بمجلة الرسالة الإسلامية).
١٢. السلام في الإسلام. (بحث منشور بمجلة الرسالة الإسلامية (١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م).
١٣. حكم الطلاق الثلاث (بحث منشور بمجلة كلية الإمام الأعظم العدد(١)، (١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م).
١٤. زراعة الأعضاء والتداوي بالمحرمات في ضوء الشريعة الإسلامية (بحث منشور بمجلة الرسالة الإسلامية).
١٥. مبدأ تمييز الأحكام القضائية في الشريعة الإسلامية (بحث منشور بمجلة كلية الإمام الأعظم العدد(٤), (١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م).

## ثالثًا: التعريف بالكتاب:

### عنوان الكتاب:

(مسائل من الفقه المقارن)، وهو مطبوع في (٧٤٧ صفحة) في جزأين مجلدين، في دار الزيبق في دمشق، بالاشتراك مع دار المناهج في بغداد، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م)، وهناك طبعة ثانية لدار المنهاج من جزأين في مجلد واحد.

### موضوعه وسبب تأليفه:

الفقه المقارن وهو: علم يدرس الأحكام الفقهية في كل مذهب مع عرض الأدلة ووجه الاستدلال التي كانت منشأ الخلاف ومناقشتها والترجيح بينها.

وذكر الشيخ في مقدمة كتابه أنه لابد للطالب من أن يطبّق ما تعلمه من علوم القرآن، وعلوم الحديث، وأصول الفقه وغيرها بصورة عملية، ليتعلم كيفية الاستفادة منها عندما يكتب بحوثه في الدراسات العليا بعد التخرج منها؛ لذلك فإن هذه المرحلة-النهائية- تقتضي أن يدرس الفقه فيها دراسة مقارنة[٦]، ولعل ذلك يعد أهم ميزة للكتاب وهي أن يجعل الطالب قادرًا على الترجيح بين آراء المذاهب الفقهية من خلال الاستفادة من طريقة الشيخ وأسلوبه في ذلك.

وتم تأليف هذا الكتاب كمقرر منهجي لطلبة الدراسات الأولية في أقسام الشريعة في كلية العلوم الإسلامية التي كان يدرّس فيها الشيخ، كما نوّه في المقدمة بأن الكتاب منهجي، وأنه التزم بمفردات هذا المنهج من غير زيادة أو نقص[٧].

## منهجه في الكتاب:

ذكر الشيخ ـ حفظه الله- في مقدمة الكتاب أنه اقتصر عند ذكر الخلاف على ذكر آراء المذاهب المشهورة، وهي: المذاهب الأربعة، فضلًا عن مذاهب الظاهرية والزيدية والإمامية، واقتصر عند الاستدلال على ذكر أهم الأدلة متوسّعًا بعض الشيء في الاستدلال بالسنة ومناقشة أدلتها؛ لذلك تباين عدد الأحاديث التي يستدل بها في المسألة الواحدة بحسب درجة الاختلاف فيها ونوعه، فقد يتوسع في الاستدلال بالحديث كما في مسألة (غسل القدمين) إذ بلغت سبعة أحاديث[٨]، وبلغت في مبحث (سنة الجمعة القبلية) نحو أحد عشر حديثًا[٩]، وقد نصَّ على هذه المنهجية في مقدمة كتابه فقال: (وسأقتصر عند الاستدلال على ذكر أهم الأدلة متوسعًا بعض الشيء في الاستدلال بالسنة ومناقشة ما أورده منها من أدلة؛ وذلك لأنه بالإضافة إلى أن السنة أوسع المصادر فإن التعرف على ما يصلح للاحتجاج منها وما لا يصلح له، وكذلك معرفة كيفية إزالة ما يبدو من تعارض عند الاستدلال بين السنة وبين الأدلة الأخرى، أو بين الأحاديث بعضها وبعض كل ذلك مما يمس تعليمه للطالب)[١٠].

## ترتيب الكتاب:

رتَّب الكتاب بجمع المسائل المتجانسة في باب مستقل، وجعل عنوان كل باب: (أحكام تتعلق بكذا)، ويذكر اسم القسم والباب، وجعل مجموع هذه الأبواب سبعة مقسمة على قسمين:

ضم **القسم الأول** بابين منها: هما:

الباب الأول: أسباب اختلال الفقهاء.

الباب الثاني: أحكام تتعلق بالعبادات.

ويضم **القسم الثاني** بقية الأبواب، وهي:

الباب الثالث: أحكام تتعلق بالمعاملات المالية.

الباب الرابع: أحكام تتعلق بالأسرة.

الباب الخامس: أحكام تتعلق بالجنايات والحدود.

الباب السادس: أحكام تتعلق بالأقضية والبينات.

الباب السابع: أحكام تتعلق بالجهاد.

## رابعًا: مفهوم الاستدلال في اللغة والاصطلاح:

الاستدلال في اللغة: استفعال من طلب الدليل والطريق المرشد إلى المطلوب[١١].

أما في الاصطلاح فيختلف معناه ومجاله من علم لآخر، وما يعنينا هنا هو المراد بهذا المصطلح عند الفقهاء والأصوليين إذ لهما تعلق مباشر بموضوع الاستدلال بالحديث النبوي.

فالاستدلال عند الفقهاء: (يطلق تارة بمعنى ذكر الدليل، وسواء كان الدليل نصًا أو إجماعًا أو قياسًا أو غيره)[١٢].

قال أبو الوليد الباجي(ت٤٧٤هـ): (الاستدلال هو الاهتداء بالدليل والاقتفاء لأثره حتى يوصل إلى الحكم)[١٣].

وهو عند بعض الأصوليين: طلب دلالة الدليل، أو طلب الدلالة، والدلالة بما يتوصل به إلى معرفة الشيء[١٤].

وبذلك يمكن استخلاص معانٍ ثلاثة للاستدلال عندهم وهي[١٥]:

١. الاهتداء بالدليل والاقتفاء لأثره حتى يوصل إلى الحكم.

٢. طلب الدليل سواء كان من مجتهد أم من مقلد.

٣. الاحتجاج بالدليل.

والاستدلال الذي وقع استعماله عند الشيخ في هذا الكتاب بالمعنى الأول والثالث وهو بهذا المفهوم يتعلق من حيث النظر بدليل نقلي واحد هو السنة النبوية، ومن حيث التطبيق فإنه يتوسع ـكما أشار في المقدمة- في الاستدلال بها ومناقشة ما يورده منها من أدلة في ذكر آراء المذاهب الفقهية السبعة التي ذكرها في الكتاب.

## المطلب الأول: تخريج الحديث وعزوه إلى مصادره:

المراد بتخريج الحديث كما عرَّفه السخاوي بأنه: (إخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيخات والكتب ونحوها وسياقها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه أو نحو ذلك والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين مع بيان البدل والموافقة ونحوهما)[١٦].

وعرَّفه بكر عبدالله أبو زيد: (هو عزو الحديث إلى من أخرجه من أئمة الحديث والكلام عليه بعد التفتيش عن حاله ورجال مخرجه)[١٧].

واستعملوا التخريج في عزو الحديث إلى مصادره التي خرجته والدّلالة على مواضعه مع بيان الحكم، فهما إذن بمعنى واحد عند المتأخرين[١٨].

وقد تباينت طرائق الشيخ في عزوه الأحاديث لمصادرها في كتب السنة، فمرة يحيل للمصادر الأصيلة، وأحيانًا إلى غير الأصيلة بحسب ما يقف عليه من المصادر المعتمدة لديه في ذلك، وقد يعتذر إذا لم يقف عليه، وقد يعزو الحديث في المتن إلى مصدره ويكرر ذلك في الهامش، وقد يذكر المصدر في المتن فقط، أو يذكره في الهامش فقط، أو يهمل ذكر الصفحة والجزء في الهامش أحيانًا، وقد ينصُّ على عدم وقوفه على (الحديث) بحسب ما وقف عليه من مصادر، وقد يقدم ذكر صاحب لفظ الحديث على طريقة المحدثين، وغير ذلك مما سأذكره مفصلًا في هذا المطلب وعلى وفق ما يأتي:

### أولًا: ذكره المصدر في المتن والهامش:

وهذه الطريقة هي الأصل والمعتمدة لدى الشيخ في عزو الأحاديث والآثار إلى مصادرها فإنه يذكر نص (متن الحديث) ويذكر من أخرجه في متن الكتاب ثم يعزوه إلى مصدره الأصلي في الهامش مع ذكر الصفحة والجزء، وهذا ما اعتمده في أكثر من مئة حديث استدل بها في كتابه، فقال في حديث: ((من توضأ وذكر اسم الله كان طهورًا لجميع بدنه،..)): (رواه البيهقي عن ابن عمر وغيره)[١٩]، وأحال في الهامش للمصدر: (السنن الكبرى: ١/٤٤).

وفي حديث: ((لا صلاة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله)) قال: (رواه أبو داود عن أبي هريرة، ورواه البيهقي عنه وعن غيره)[٢٠]، وأحال في الهامش إلى (السنن الكبرى: ١/٤٤؛ سنن أبي داود: ١/٢٥).

وفي حديث ضمام بن ثعلبة قال: (انظر الحديث في: البخاري: ١/١٣٩؛ مسلم: ٣/١٧٠)[٢١]، وذكر حديثًا (متفقًا عليه)، وقال في الهامش: (مسلم: ٣/١٧٣، وانظر البخاري: ١/١٢٣)[٢٢].

وقال في حديث علي في وصف وضوء النبي بعد أن ساقه بتمامه: (رواه أصحاب السنن الأربعة بأسانيد صحيحة واللفظ للترمذي)، وأحال في هامش إلى هذه المصادر[٢٣].

## ثانيًا: التنصيص على صاحب لفظ الحديث عند عزوه إلى أكثر من مصدر.

ظهرت دقة الشيخ في جوانب كثيرة من كتابه في الاستدلال بالحديث من ذلك عنايته بنقل ألفاظ الأحاديث والروايات فنجده حين ينقل رواية أو حديثًا يشير إلى صاحب اللفظ عند تخريجه في أكثر من مصدر كما في الأمثلة الآتية:

- حديث: ((إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء...))، قال: (متفق عليه واللفظ لمسلم)[٢٤].
- حديث: ((الصعيد الطيب طهور المسلم، وإن لم يجد الماء عشر سنين، فإن وجد الماء فليمسه بشرته))، قال: (رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي وصححه واللفظ له)[٢٥].
- وفي حديث آخر قال: (رواه أصحاب السنن الأربعة بأسانيد صحيحة واللفظ للترمذي)[٢٦].
- وقال في حديث آخر: (رواه أحمد وأبو داود واللفظ له)[٢٧].

وإن كان الحديث طويلًا جاء به مختصرًا واقتصر على موطن الاستشهاد فيه، ولذلك استعمل عبارة: (في حديث طويل حاصله كذا)[٢٨]، وإن كان الاختصار في الأصل نص عليه، كما قال في حديث: (ورواه البخاري مختصرًا)[٢٩].

## ثالثًا: عزو الحديث في الهامش فقط:

دأب الشيخ في عزو الأحاديث أن يذكر الكتاب الحديثي الذي خرَّج الحديث في المتن فيقول مثلًا: (رواه البخاري)، ويحيل في الهامش إلى معلومات المصدر من الجزء والصفحة، لكننا نجده في أحيان -قليلة- يتخلى عن هذه الطريقة في العزو، فيعمد إلى ذكر الحديث عند الاستدلال به ويحيل إلى الهامش مباشرة من غير ذكر مصدر تخريجه في المتن كما هو دأبه في الأكثر، كما في حديث: ((جعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا)، وقال في الهامش: (انظر: البخاري هامش الفتح: ١/٣٧٠)[٣٠].

واستعمل ذلك في المواضع التي يشير فيها إلى صحة الآثار الواردة في الباب، كقوله مثلًا: (ما صح عن أنس قال: ((رهن رسول الله درعًا له بالمدينة من يهودي وأخذ منه شعيرًا لأهله))، وقال في الهامش: (البخاري مع عمدة القاري: ١١/١٨٣)[٣١].

أو يقول: (كما صح في الأثر)[٣٢]، أو يقول: (وصح نحو هذا)[٣٣]، أو يقول: (كما ثبت تفصيل ذلك في الصحاح عن الرسول)[٣٤]، ثم يعزو في ذلك كله في الهامش فقط.

وهذه الطريقة يستعملها الشيخ في تدعيم الرأي الذي يرجّحه من بين آراء الفقهاء الأخرى فيشير بذلك إلى قوة الدليل في المسألة وترجيح حجة من ذهب إلى هذا الرأي والله أعلم.

## رابعًا: الزيادة في ذكر مصادر تخريج الحديث:

حين يعزو الشيخ الحديث إلى مصادر التخريج في المتن نجده يزيد في ذكر مصادر أخرى في الهامش وهذا حصل في موضع واحد فقط بحسب ما وقفت عليه، كما في حديث: ((إن الجذع يوفي ما توفي منه الثنية))، قال: (رواه أبو داود وابن ماجه)، ثم زاد عليها في الهامش (النسائي)[٣٥]. ولعله وقع منه سهوًا أن يشير إلى هذا المصدر في المتن كما في سائر المواضع.

## خامسًا: تكرار الصفحات في العزو للمصادر:

إذا تكرر لديه المصدر الذي يعزو إليه في الصفحات نفسها فإنه يكتفي بالإحالة إليها بقوله: (الصفحة السابقة أو الصفحات السابقة)، كما قال في الهامش عقب حديثين استدل بهما: (انظر الحديثين في السنن الأربعة: الصفحات السابقة)[٣٦].

## سادسًا: التنصيص على عدم الوقوف على الحديث:

قد ينص الشيخ على عدم وقوفه على أصل الحديث بحسب ما توافر للشيخ من مصادر السنة، فيعبّر عن ذلك بأكثر من صيغة أو عبارة، فيقول مثلًا: (لم أجد هذا الحديث فيما بين يدي من كتب السنة)[٣٧]، أو يقول: (هذا الحديث لم أعثر عليه في كتب السنة بهذا اللفظ)[٣٨]، أو يقول: (لا أعلم مدى صحة هذا الحديث، فإني لم أعثر عليه فيما بين يدي من كتب السنة والأثر)[٣٩]، أو يقول: (ولم أعثر على هذا الحديث فيما بين يدي من كتب الأثر)[٤٠]، أو يقول: (لم أجده فيما بين يدي من كتب الحديث مرفوعًا)[٤١]، أو يقول: (لم أعثر على هذا الحديث بهذا اللفظ)[٤٢]. وهذا الاعتذار من الشيخ يظهر مدى دقته في تتبع الأحاديث والروايات، كما يظهر الأمانة العلمية لديه وبذل وسعه في ذلك.

## المطلب الثاني: الحكم على الأحاديث والأسانيد:

المراد بالحكم على الأحاديث هو بيان حالها وحال رواتها من حيث القبول والرد تصحيحًا وتحسينًا وتضعيفًا، وقد اعتمد الشيخ في الحكم على الأحاديث والأسانيد على أقوال العلماء من نقاد الحديث وغيرهم من أصحاب كتب تخريج الأحاديث في تصحيح الأحاديث أو تضعيفها، أو الحكم على أسانيدها بحسب ما يقتضيه منهجه في الاستدلال بالأحاديث، فنراه ينقل أقوال العلماء أو حكمهم على الحديث، قبولًا وردًا، وأحيانًا نجده يحكم هو على هذه الأحاديث وأسانيدها في ضوء ما يتوصل إليه بعد جمعه لطرق الحديث والنظر في أسانيدها، وقد يطيل في الكلام على إسناد حديث بحسب ما يراه ضروريًا للاحتجاج به كما نصَّ على ذلك بقوله: (وقد أطلت نوعًا ما في الكلام عن إسناد هذا الحديث لأن الطعن فيه قد ذكر في كتب عدة؛ ولولا خشيتي من أن يتشوّش القارئ بما جاء فيها لما ذكرته)[٤٣]، على وفق ما يأتي:

### أولًا: الحكم على الإسناد أو الحديث بالصحة:

إن الحكم على الحديث أو الإسناد هو خلاصة دراسة الأسانيد وأحوال الرواة، والنظر في عللها والترجيح بين المختلف منها، والأصل في ذلك أنه يعتمد على أقوال العلماء النقاد من أهل الحديث في الحكم على الأحاديث أو الأسانيد، ثم يرجِّح الثابت الصحيح والقوي منها معزوةً إلى مظانِّها في كتب التخريج، فمن الأمثلة على ذلك ما يأتي:

١. حديث: ((إذا توضأت فمضمض))، قال: (رواه أبو داود، وصححه الحافظ ابن حجر)[٤٤]،
٢. حديث: ((لا تصوموا قبل رمضان...))، قال: (رواه الترمذي، وقال: حديث حسن صحيح)[٤٥].

وقد يجتهد رأيه في الحكم على الحديث إسنادًا ومتنًا حين لا يقف على أقوال من سبقه ممن تكلم في هذه الأحاديث وهو يستند إلى اجتهاده الخاص بعد نظره في طرق الحديث كما في حديث: ((الأذنان من الرأس))، فإنه نقل خلاف العلماء في قبوله وإعلاله، ثم قال: (للحديث طرق أخرى تُكلِّم فيها، وهي لا تضر ما دام قد صح من الطرق التي ذكرناها، وعلى ذلك فالحديث صحيح صالح للاحتجاج به)[٤٦].

## ثانيًا: الحكم على الإسناد أو الحديث بالحسن:

تعريف الحسن عند المحدثين هو: (ما اتَّصل إسنادُه، بنَقل عدلٍ، قَلَّ ضبطه، غير شاذٍّ، ولا معلولٍ)[٤٧]، والحكم بالحسن يكون على الحديث أو على الإسناد فقط بحسب ما يتحقق فيهما من شروطه، وقد وجدت الشيخ يحكم أحيانًا على إسناد حديث بالحسن وإن لم يبين سبب ذلك الحكم كما في الأمثلة الآتية:

١. قال: (وروى ابن ماجه بإسناد حسن عن ابن عباس: ((فرض رسول الله صلاة الحضر وصلاة السفر، فكنا نصلي في الحضر قبلها وبعدها..))[٤٨].
٢. حديث أبي هريرة أن رسول الله قال: ((حرم المتعة النكاح والطلاق والعدة والميراث))، قال فيه: (رواه البيهقي وغيره وإسناده حسن)[٤٩].

وأحيانًا ينقل تحسين الإسناد عن أحد الأئمة السابقين، كما في حديث أنس:((إن الله عزَّ وجلَّ وضع عن المسافر شطر الصلاة، وعن المسافر والحامل والمرضع الصوم)) قال فيه: (وقال الترمذي: إسناده حسن)[٥٠]، ونقل كذلك عن الحافظ ابن حجر تحسين إسناد حديث وصف عثمان وضوء النبي وجاء فيه: ((وغسل وجهه، ويديه إلى المرفقين..))، قال: (رواه الدارقطني، ونقل السندي في تعليقه عليه عن الحافظ ابن حجر: أن إسناد الحديث حسن)[٥١]. وساق حديثًا في حكم (الكنز) ثم قال: (وقال الحافظ ابن حجر: إسناده حسن)[٥٢].

وقد يكون الحكم بالحسن على الحديث ـ إسنادًا ومتنًا- كما في حديث ((أمرنا رسول الله.. أن نضحي بأسمن ما نجد..))، من طريق عبد الله بن صالح ونقل خلاف النقاد في قبول حديثه ثم قال: (وعلى ذلك فحديثه حسن إن شاء الله تعالى)[٥٣].

وقال في حديث من رواية (مجالد بن سعيد الهمداني) الذي ضعفه أهل النقد: (لكن ذكر الهيثمي: أن الطبراني رواه في الكبير، وضعفه بمحمد بن يزيد بن سنان لو يذكر مجالدًا، فإن كان هذا طريقًا آخر فالحديث حسن)[٥٤]، فهنا حكم على الحديث بالحسن على افتراض أنه مروي من طريق أخرى غير طريق (مجالد)، والذي في معجم الطبراني الكبير هو من رواية (مجالد بن سعيد، عن قيس بن أبي حازم، عن الصُنابِح)[٥٥].

وقال في موضع آخر في حديث: (وبهذا يتبين أن الحديث الثاني هو الآخر لا ينزل عن مرتبة الحسن)[٥٦].

أو تراه ينقل التحسين للحديث عن أحد الأئمة السابقين كالإمام الترمذي[٥٧]، والأكثر أنه يعتمد في ذلك على كتب الشروح والتخريج فينقل أقوالهم وأحكامهم على الأحاديث، فأحيانًا ينص على ذلك وأحيانًا قليلة لا يذكر ذلك، وعذره في ذلك أن الكتاب موضوعه الفقه، فيكتفي بالإشارة إلى أحد العلماء السابقين في الحكم على الحديث.

## ثالثًا: الحكم على الحديث أو الإسناد بالضعف:

يعتمد الشيخ في حكمه بالتضعيف للحديث أو الإسناد على أقوال الأئمة السابقين، ثم هو ليس مجرد ناقلٍ لأقوال غيره من العلماء وإنما نجده يناقش هذه الأقوال ويحلل ويرجّح بعضها على بعض، وهذه ميزة العالم الناقد البصير، بل هي من السمات اللازمة للمشتغل في ميدان الفقه المقارن حتى يتمكن من الترجيح والمقارنة بين آراء المذاهب الفقهية المختلفة، وهذا ما نجده واقعًا في هذا الكتاب، ونجده جليًا أكثر في منهجه في الاستدلال بالسنة، وقد تباينت طريقة الشيخ في تقرير الضعف في الحديث أو الإسناد تبعًا لنوع الضعف ودرجته وموضعه سواءً كان في الإسناد أم المتن أم الاثنين معًا، وتبعًا كذلك لأقوال من ينقل عنهم من أئمة هذا الشأن، فقد يستعمل بعض عبارات التضعيف كقوله: (هذا لا تقوم به حجة) ثم يذكر علته كما قال مرةً: (فإن الدراقطني نفسه قد ضعفه)[٥٨]، أو يشير إلى وجود علة في الإسناد كجهالة راوٍ أو جهالة حاله، كقوله: (فيه الوليد بن زوران وهو مجهول الحال)[٥٩]، وقوله: (هذه رواية لا تقوم بها حجة؛ لأن ابن جريج لم يسم من روى عنه)[٦٠].

وقد تعددت العبارات التي يستعملها للتعبير عن الضعف في الحديث لكنها بالمجمل لم تخرج عما تعارف عليه أهل الصنعة الحديثية وعلى وفق مصطلحاتهم، فنجده يقول مثلًا: (هذا الحديث ضعيف لا تقوم به حجة)[٦١]، أو يقول: (ضعيف لا أصل له)[٦٢]، ومستنده في ذلك هو كتب تخريج الحديث التي ينقل عنها ويحيل إليها في الهامش مثل: نصب الراية، والتلخيص الحبير، ونيل الأوطار وغيرها، وقد يصرّح أحيانًا قليلة في نقل التضعيف عن أحد الأئمة السابقين كما في قوله: (وأما حديث أنس فقد قال فيه الحافظ ابن حجر: وفي إسناده نظر)[٦٣].

## رابعًا: الحكم على حديث بأنه صالح للاحتجاج به أو غير صالح:

يستعمل الشيخ مصطلح (صالح للاحتجاج به) أو(يحتج به)، أو (لا يحتج به) جريًا على طريقة بعض شرَّاح الحديث، وأصحاب كتب تخريج الحديث، فمثل هذه العبارات تجري على ألسنتهم في الحكم على الأحاديث التي تتقوى بتعدد الطرق، أو ما كان ضعفه ليس شديدًا فيترك الاحتجاج به[٦٤]، وقد جاءت العبارة في أكثر من موضع من كتابه، بناءًا على ما يمليه عليه اجتهاده ويتوصل إليه نظره في حال رواته، أو استنادًا إلى أقوال من سبقه من العلماء، فمن ذلك ما استدل به من حديث الرُبَيّع بنت معوّذ التي وصفت حديث النبي وجاء فيه: ((أنه تمضمض واستنشق بعدما غسل وجهه))، ثم نقل كلام العلماء في أحد رواته وهو (عبد الله بن محمد بن عقيل)، وترجيح قول من يرى الاحتجاج بحديثه، ثم قال: (فالحديث إذن صالح للاحتجاج به)[٦٥]. وقال في حديث آخر متكلَّم في بعض رواته لكن تعددت طرقه: (فالحديث صحيح صالح للاحتجاج به)[٦٦].

وبالمقابل قد يرى ضعف الأثر أو الحديث لعلة ينصُّ عليها أو لا يذكرها فقال مثلًا في حديث: (الحديث غير صالح للاحتجاج به؛ وذلك لأن في إسناد ابن ماجه عبدالله بن محمد العدوي؛ وهو متروك متهم بوضع الحديث، وفيه أيضًا علي بن زيد بن جدعان؛ وهو ضعيف)[٦٧].

وقد لا يذكر علته كقوله في حكم النهي عن الذبح بالليل: (وما ورد من ذلك من أحاديث فهي ضعيفة لا تصلح للاحتجاج بها)[٦٨].

## خامسًا: الحكم على الإسناد بالجودة:

يطلق الشيخ في غير ما موضع من كتابه وصف الجودة على إسناد بعض الأحاديث وهو لفظ شائع عند علماء الحديث فيقولون: (إسناد جيد أو حديث جيد)، ويريدون به مطلق القبول، وقد يعبرون به عن الصحيح[٦٩]، قال السيوطي مبينًا هذه المسألة: (هذا يدل على أن ابن الصلاح يرى التسوية بين الجيد والصحيح، ولذا قال البلقيني بعد أن نقل ذلك: من ذلك يعلم أن الجودة يعبر بها عن الصحة؛ وفي "جامع الترمذي" في الطب: هذا حديث جيد حسن؛ وكذا قال غيره: لا مغايرة بين جيد وصحيح عندهم، إلا أن الجِهْبِذ منهم لا يعدل عن "صحيح" إلى "جيد"، إلا لنكتة، كأن يرتقي الحديث عنده عن الحسن لذاته ويتردد في بلوغه الصحيح، فالوصف به أنزل رتبة من الوصف بصحيح)[٧٠].

ومن الأمثة على ذلك حديث: ((اشربوا، إني أيسركم، إني راكب..))، قال الشيخ فيه: (رواه أحمد بإسناد جيد)[٧١]، وقال في موضع آخر بعد أن استدل بجملة أحاديث: (فهذه كلها أحاديث ثابتة جيدة الأسانيد)[٧٢].

وهكذا نرى أن الشيخ يحاكي المحدثين في استعمال مصطلحاتهم، وفهم مقاصدها، والنسج على منوالها، وهذا يدل على تأثره بمناهجهم من جهة، ومن جهة أخرى يدل على أمانته العلمية في دقة النقل عنهم.

## سادسًا: ترجيح رواية الأحفظ:

إن مراعاة الحفظ والإتقان في الرواة، تعد من القرائن المشهورة عند المحدِّثين، فالنقَّاد يقدِّمون الأحفظ إذا خالفه مَن دونه في الحفظ إذا استويا في العدالة والثقة، وهذا ليس على إطلاقه، بل يتم النظر في القرائن الأخرى المحيطة بالرواية أو الراوي، قال الخطيب البغداديّ: (وقد يرجح أيضا بضبط راويه وحفظه وقلة غلطه)[٧٣].

وقد وجدت الشيخ يسير على خطا المحدثين في هذه المسألة؛ كما في حديث: ((أرضعيه عشر رضعات))، قال: (الحديث مروي عن الزهري: وقد روى عنه رواية العشر محمد ابن إسحاق، وروى عنه رواية الخمس ابن جريج؛ ولا شك أن ابن جريج أحفظ وأكثر ضبطًا من ابن إسحاق، لذلك تقدم رواية ابن جريج)[٧٤].

وهذه الطريقة في الاحتجاج والتعليل وتتبع الطرق والترجيح بين الروايات التي نجدها أكثر وضوحًا في أبواب (الفقه المقارن) الذي طال فيه باع الشيخ -حفظه الله- نظرًا للحاجة للترجيح بين الأدلة عند اختلاف الروايات وتعارضها في الظاهر.

## المطلب الثالث: كلامه في الجرح والتعديل:

كثيرًا ما يذكر الشيخ في أثناء حديثه عن الاستدلال بالأحاديث وبيان طرقها وأسانيدها الكلام على الرواة جرحًا وتعديلًا؛ وهو بذلك إما أن يكون ناقلًا لأقوال أئمة الجرح والتعديل السابقين، أو يكون مرجِّحًا لقول بعضهم على بعض بما يقوده إليه النظر والاستدلال، فنجده يستعمل مصطلحات الأئمة في الجرح والتعديل في نقد الرواة والمرويات بل يناقش الآراء ويردّ ويرجّح بالدليل والحجة كما حصل ذلك كثيرًا في ردوده على تجهيل ابن حزم ـرحمه الله- لكثير من الرواة فنراه يأتي بأقوال الأئمة في هذا الشأن في معرض ردِّه على ابن حزم المعروف بتساهله في إطلاق الجهالة على كثير من الرواة، وعدم موافقة العلماء له في ذلك إذا لم يوافقه غيره في الحكم بالجهالة على راوٍ معين[٧٥]، وسأتناول في هذا المطلب مسألتين: الأولى: مصطلحات الجرح والتعديل، والأخرى: ضبط أسماء الرواة.

### أولًا: المصطلحات:

استعمل الشيخ في كتابه جملة من المصطلحات الخاصة بالجرح والتعديل في نقد الرواة والروايات والترجيح بينها، ونقل قسمًا منها عن أئمة هذا الفن السابقين مستدلًا بها تارة أو مناقشًا ومرجّحًا تارة أخرى، وهذه المصطلحات كما يأتي:

١. **مجهول الحال**: ورد هذا المصطلح في الصفحات: (١/١٠٥-١٣٠-١٥٣-٢١٢-٢٨٧-٢٩٣-٣٥٥-٣٨٨)، و(٢/٣٢)، فقد استعمله في رد بعض الروايات ونقدها، وورد قسم منها نقلًا عن ابن حزم الظاهري في نقده لبعض الرواة، فقد ردَّ عليه في مصطلح الجهالة في أكثر من موضع، ونقل أقوال النقاد في ذلك، فقال في حديث في رؤية الهلال: (لكن ضعف ابن حزم هذا الحديث؛ لأن في إسناده الحسين بن الحارث قال: هو مجهول، وليس كما قال، بل هو معروف كما قال علي بن المديني، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق)[٧٦]، وقال في حديث آخر: (وقد ضعف ابن حزم إسناده؛ لآن فيه معاذ بن عبدالله بن حبيب، قال: وهو مجهول. وليس كما قال ابن حزم، فالرجل ذكره الحافظ ابن حجر في التقريب وقال:

صدوق ربما وهم، وقد روى له أصحاب السنن الربعة، كما روى له البخاري في الأدب المفرد، وعليه فهو معروف حسن الحديث)[٧٧].

٢. **مجهول**: ورد في الصفحات: (١/١٥٧-٣٧٣).

٣. **متهم بالكذب**: ورد في الصفحات: (١/١٦٢-١٧٢).

٤. **متروك الحديث**: ورد في الصفحات: (١/١٥٢-١٦٢-١٦٣٢٠٣-٢٠٥-٢٧٠-٢٧٣-٢٧٤)، و(٢/١٨٩).

٥. **ضعيف (أو ضعَّفه فلان)**: ورد في الصفحات: (١/١٥٢-٢٣٨-٢٤٨-٢٥٧-٢٧٣-٢٧٤-٢٩٣-٣٥٥-٣٦٢-٣٨٨-٣٩٥)، و(٢/٩٥-١٥٩-٢٤٧).

٦. **ضعيف جدًا**: ورد في موضع واحد في: (١/٣٧٩).

٧. **منكر الحديث**: ورد في الصفحات: (١/٣٩٣)، و(٢/٩٥).

٨. **كثير الوهم**: ورد في (٢/٢٩٦).

٩. **الاختلاط**: ورد في الصفحات: (١/١٥٧-١٩١).

١٠. **مدلّس**: ورد في: (١/٢٦٤).

١١. **فيه مقال**: ورد في (١/١٣٣).

١٢. **وثَّقه فلان**: ورد في: (٢/١٧٧).

١٣. **حديثه حسن**: ورد في: (١/٣٩٣).

١٤. **التصريح بعدم الوقوف على ترجمة راوٍ معين**: كما في قوله: (وشجاع الذي يروي عن نافع لا أدري من هو؟!)[٧٨].

## ثانيًا: ضبط أسماء الرواة:

صحَّح الشيخ ضبط بعض أسماء الرواة الواردة في بعض كتب الشروح، مثلما جاء في اسم (عتاب)، قال: (وقد جاء في نصب الراية باسم: غياث، وهو عتاب)[٧٩]،

لكن وقع له الغلط في ضبط أسماء بعضهم، كما سيأتي في مطلب المآخذ العلمية.

## المطلب الرابع: مناقشته علل الحديث:

قال ابن الصلاح في تعريفه للعلة: (هي عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه، فالحديث المعلل هو الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر)[٨٠].

وفي باب التعليل نجد أن الشيخ يورد العلة وينقل كلام أهل النقد والعلل، ويناقش مسلك العلة ووجه التعليل ويحرر موضع العلة التي ترد في الحديث المستدل به ويختار المذهب الراجح بناءًا على قوة الدليل وسلامته من العلل، فنراه مثلًا ينقل قولًا لأحد علماء الحديث في إعلال حديثٍ ما من طريق فيه علة ثم يسوق الأحاديث التي تعضده أو ترفع العلة، وقد قدّم الشيخ بمقدمة علمية حديثية مهمة في مبحث (سنة الجمعة القبلية) أنقلها بتمامها لأهميتها هنا لأنها تفصح عن منهجه ومذهبه في التصحيح والتضعيف في باب قبول الحديث-وهو مذهب جمهور المحدثين-:

(الضعف في الإسناد إذا كان آتيًا بسبب الطعن في عدالة الراوي أو اتهامه بالوضع أو الكذب؛ فإن الحديث بهذا الإسناد يترك ولا يلتفت إليه، أما إذا كان الضعف في الإسناد آتيًا بسبب سوء حفظ الراوي؛ سواءً كان سوء الحفظ لازمًا أو طارئًا، أو بسبب تدليس الراوي، أو كونه مستور الحال، أو كون الحديث مرسلًا؛ ففي كل هذه الأحوال يتوقف في قبول الحديث، ثم ينظر فإذا روي الحديث من طريق آخر مثله أو فوقه انجبر الضعف وأصبح الحديث من قبيل الحسن لغيره فيحتج به.

ثم إن غير واحد من المحققين قد ذهبوا إلى: أن الضعف ينجبر بقرائن خارجية، من ذلك: فتوى الصحابي بموجب الحديث المروي، فلو روي حديث في إسناده ضعف، ثم ثبت إفتاء الصحابي الذي روي عن الحديث بموجب ما فيه فإنهم في هذه الحالة يعتبرون ذلك أحد الجوابر لضعف هذا الحديث. ومن ذلك عمل العلماء بموجبه وتلقيهم له بالقبول، ولعلك تلاحظ هذا بصورة عملية من مراجعتك لسنن الترمذي؛ فإنك تراه يكثر بعد ذكر الحديث من قوله: وعلى هذا العمل عند أكثر أهل العلم، أو بعض أهل العلم، وهو قول فلان وفلان.

على أن هناك من المحدثين من لا يتركون رواية الراوي الضعيف ما لم يتفق على تركه، أما إذا لم يتفقوا على تركه ولم يجدوا في مسألة ما إلا حديثه؛ فإنهم في هذه الحالة يحتجون به ويقدمونه على الرأي، وهذا منقول عن أحمد والنسائي وأبي داود وغيرهم)[٨١].

وبعد أن عرض مذهب المحدثين هذا طبّقه عمليًا في أكثر من موضع من كتابه، ومن ذلك ما ذكره في حديث فيه انقطاع في إسناده فقال: (إذن فإسناد الحديث فيه انقطاع على الراجح كما أن بعض رجاله قد اختلف فيهم، لكن كما ترى ليس فيهم من هو مجمع على تركه.

وعليه: فإن هذا الإسناد لا يطرح، وإنما نحتفظ به لننظر هل هناك ما يقويه؟ هذا يتوقف على ما سيسفر عنه البحث في الأسانيد إلى علي كرم الله وجهه، لكن قبل الكلام عن هذه الأسانيد لابد من النظر في القرائن الخارجية؛ قد ذكرت لك فيما سبق: أنها تعتبر من الجوابر عند بعض المحققين من المحدثين، والإسناد إلى ابن مسعود له قرائن تقويه)[٨٢].

وفي حديث وضوء النبي قال بعد أن ذكره: (نقل الترمذي تضعيف هذا الحديث عن البخاري، ولا أعلم سبب تضعيف البخاري له؛ لكن النووي[٨٣] ضعَّفه بأن في إسناده محمد بن إسحاق وهو مدلس وقد عنعن، وكذلك ذكر الشوكاني). ثم قال: (إذا كان هذا هو سبب تضعيف الحديث، فإن هذه العلة منتفية؛ لأن العنعنة قد جاءت في إسناد أبي داود، أما أحمد فقد صرّح في إسناده بالتحديث)[٨٤]، وهكذا نراه وقف على ما يرفع العلة في هذا الحديث وهي (التدليس) بالتصريح بالتحديث من طريق آخر.

وفي حديث ابن ماجه عن (أم بلال بنت هلال عن أبيها: أنه ((يجوز الجذع من الضأن أضحية))، قال: (وقد ضعف ابن حزم هذا الحديث؛ لأن في إسناده أم محمد، قال: ولا يدرى من هي، وفيه أم بلال قال: وهي مجهولة، ولا ندري إن كان لها صحبة أم لا). ثم قال: (وليس كما قال ابن حزم؛ فإن أم محمد قد ذكرها الحافظ في التقريب ووصفها بأنها مقبولة.

وأما أم بلال فقد وثَّقها العجلي، وكذلك الحافظ في التقريب وقال: ثقة، ويقال: لها صحبة، وذكر السندي: أن ابا نعيم، وابن مندة، وابن عبد البر قد ذكروها في الصحابة)[٨٥].

وردّ على ابن حزم كذلك في حديث: ((الجار أحق بشفعة جاره..))، فقال: (إلا أن ابن حزم قد ضعف هذا الحديث؛ لأن في إسناده عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي، قال: هو ضعيف، متكلم فيه ضعفه شعبة وغيره[٨٦]. وهو يعني بذلك ما قاله شعبة: لو روى عبد الملك حديثًا آخر مثل حديث الشفعة لطرحت حديثه، ومثل ذلك قال يحيى القطان)، ثم قال الشيخ: (ويبدو لي: أن ابن حزم لم يصب في حكمه على عبد الملك بالضعف بسبب كلام شعبة فيه، بل هو ثبت حجة حافظ، لم يتكلم فيه غير شعبة وتبعه في ذلك من تبعه، وإنما أنكر العلماء عليه هذا الحديث بالذات فقال أحمد: هذا الحديث منكر، وعبدالملك ثقة، وكذلك قال ابن معين وغيره.

وعليه فيترك هذا من حديث عبد الملك، لكن هذا لا يعني الحكم عليه بالضعف، وإنما يضعف من يكثر وهمه ويفحش غلطه، وعبد الملك ليس من هذا القبيل، وهناك فرق بين قولهم: حديث منكر، وقولهم عن رجل: منكر الحديث، فليتنبه لذلك)[٨٧].

ومن مناقشاته للعلل ما ذكره في تعليل رواية حديث بالانقطاع وتتبعه لتراجم رواته وتواريخ سني وفياتهم كما في حديث (النهي عن المزارعة) الذي قال فيه: (هذا الحديث يرويه قتيبة وإسحاق عن جرير، ولم يذكر لنا

من هو جرير هذا، والذي يظهر لي أنه جرير بن عبد الحميد، إذ هو شيخ كل من قتيبة وإسحاق، فإذا كان هو فالرجل ثبت ثقة، لكنه يرويه عن عبد العزيز بن رفيع وهذا واضح الانقطاع، فقد ولد جرير سنة (١١٠هـ)، بينما توفي عبد العزيز سنة (١٠٣هـ)، وهكذا نرى أن عبد العزيز قد توفي قبل ولادة جرير بسبع سنين؛ فالحديث إذن مرسل منقطع، فهو غير صالح للاحتجاج به)[٨٨].

## المطلب الخامس: تقويته للحديث الضعيف:

تعد مسألة تقوية الحديث الضعيف مسلكًا مهمًا من مسالك الاحتجاج بالحديث الضعيف عند الفقهاء والمحدثين التي لها بالغ الأثر في الحديث والفقه على حدٍ سواء، فهي من مسالك التصحيح والتضعيف فضلًا عن وجود كثير من الأحكام الشرعية بناها العلماء على أحاديث ضعيفة، استنادًا إلى كونها صالحة للتقوية، وبالتالي العمل والاحتجاج بها، وهذا مذهب جمهور المحدثين، لذا قال الزركشي: (وشذ ابن حزم عن الجمهور فقال: ولو بلغت طرق الضعيف ألفًا لا يقوى ولا يزيد انضمام الضعيف إلى الضعيف إلا ضعفًا)[٨٩].

وقال ابن دقيق العيد: (قد علم أن تظافر الرواة على شيء ومتابعة بعضهم لبعض في حديث مما يسنده ويقويه)[٩٠].

وقال ابن تيمية: (إن تعدد الطرق وكثرتها يقوي بعضها بعضًا)[٩١].

وقال الحافظ ابن حجر: (كثرة الطرق إذا اختلفت المخارج تزيد المتن قوة)[٩٢].

وتتعدد مسالك التقوية كما هو مقرر عند الفقهاء والمحدثين بشروطها المعتبرة عندهم وأهمها ألا يكون الضعف شديدًا غير قابل للتقوية، وقد اعتمد الشيخ هذا المسلك في الاحتجاج بالحديث الضعيف الصالح للتقوية في كتابه سواءًا المعتضد بمثله أو بتعدد طرقه, أو بالأقوى منه أو بالصحيح، أو بالقرائن المرجِّحة، وتكرر ذلك في مواضع عديدة، منها ما يأتي:

١. **تقوية الضعيف بالصحيح**: قال بعد الاستدلال بحديثين: (وفي إسناد هذا الحديث والذي قبله مقال، إلا أنها معتضدة بالأحاديث الصحيحة التي قبلها)[٩٣].
٢. **تقوية الضعيف بتعدد طرقه**: قال بعد إيراده جملة من الأحاديث: (فهذه الأحاديث وإن كان في أسانيدها ضعف إلا أنها بانضمام بعضها إلى بعض تتقوَّى فيصح الاحتجاج بها)[٩٤]، وقال في موضع آخر: (وفي الأسانيد ضعف إلا أنها بمجموعها تتقوى فيكون الحديث صالحًا للاحتجاج به)[٩٥].
٣. **تقوية الضعيف بالشواهد**: قال في حديث: (رواه الترمذي والبيهقي، وقد أعله الترمذي بالانقطاع، وضعفه البيهقي؛ لأن في إسناده الحجاج بن أرطأة، ومع ذلك فإن له شاهدًا بمعناه من حديث أنس)[٩٦].

٤. **تقوية الضعيف بالقرائن المرجِّحة**: قال الشيخ: (لا بد من النظر في القرائن الخارجية، فقد ذكرت لك فيما سبق أنه تعتبر من الجوابر عند بعض المحققين من المحدثين)[٩٧]، وقال أيضًا: (فإذا كان فعل الصحابي وفتياه بموجب الحديث المرفوع المروي عنه تعتبر قرينة تجبر ضعف الإسناد)[٩٨]، ومن هذه القرائن المقوية المعمول بها عند المحدثين والأصوليين واستدل بها الشيخ ما يأتي:

- الضعف المنجبر ينجبر بالقرائن الخارجية المقوية[٩٩].
- إذا خالف خبر الواحد نص القرآن الكريم والإجماع وجب تأويله[١٠٠].
- المثبت مقدم على النافي[١٠١].
- عند الاختلاف في تفسير الحديث يقدم تفسير الراوي[١٠٢].

## المطلب السادس: المآخذ العلمية والمنهجية:

ظهرت بعض المآخذ العلمية والمنهجية في كتاب الشيخ، وهي بالتأكيد لا تغض من قيمة الكتاب العلمية بل هي مغمورة في كثرة محاسنه وعلومه التي أفاد منها طلبة العلم في العالم الإسلامي، وهذه المآخذ تتلخص في سبع نقاط، وهي كما يأتي:

### أولًا: العزو إلى المصادر غير الأصيلة:

من أسس منهج البحث العلمي أن يعزو المؤلف الأقوال والنصوص والآثار إلى مصادرها الأصيلة المنقولة عنها ولا ينقل عنها بوساطة مصادر أخرى ثانوية، وتعرّف المصادر الأصيلة بأنها كتب المتون التي تُروى بالأسانيد من المؤلف إلى النبي، مثل كتب الصحاح والمسانيد وغيرها، ويقال في تخريجها رواه فلان أو أخرجه فلان، وأما المصادر الفرعية فهي الكتب التي تذكر الأحاديث بغير إسناد من المصنف نفسه وإنما تنقل الأحاديث من الكتب المسندة التي تعد مصادر أصلية[١٠٣].

أما قولنا: عزو الحديث إلى مصادره فهي من صور التوضيح والبيان، والعزو من معاني التخريج عند المتأخرين، ومعنى عزو الحديث: نسبته إلى من أخرجه. وله صورتان:

الأولى: العزو الإجمالي وهو بأن يقتصر على مجرد الإحالة إلى من أخرج الحديث أو ذكر اسم المصدر الذي يروى فيه الحديث، كأن يقال مثلاً: (أخرجه البخاري ومسلم)، وهذه طريقة المتقدمين في الأكثر؛ لاكتفائهم بذلك في معرفة موضعه.

الأخرى: العزو التفصيلي، وللمتأخرين فيه مسالك عدة، منها: أن يزاد على ما سبق بذكر ترجمة الكتاب التفصيلي، وترجمة الباب، ورقم المجلد والصفحة والحديث[١٠٤].

وقد نجد الشيخ يعزو الحديث أحيانًا إلى مصدر تخريجه لكنه يحيله إلى غير مظانه الأصيلة كما صنع كثيرًا في العزو إلى الصحيحين فإنه يحيل إلى كتب الشروح مثل (فتح الباري) و(شرح النووي على مسلم)، ففي حديث: (الطهور شطر الإيمان)، قال: (رواه مسلم)، ثم أحال في الهامش فقال: (مسلم هامش النووي: ٣/١٠٠ و١٠٢)[١٠٥]، وقال في حديث: ((إنما الأعمال بالنيات..)): (متفق عليه)[١٠٦]، وأحال في الهامش: (البخاري هامش الفتح: ١/٩؛ مسلم هامش النووي: ١٣/٥٣)، وتارةً يقول: (البخاري مع فتح الباري)[١٠٧]، وكذا قوله:(مسلم مع شرح النووي)[١٠٨]، وليس له منهجية مطردة في واحدة من الصيغتين غير أنه استعملهما كثيرًا في كتابه.

وفي حديث البخاري: (رهن رسول الله درعًا له بالمدينة من يهودي وأخذ منه شعيرًا لأهله) أحاله إلى شرحه (عمدة القاري) فقال: (البخاري مع عمدة القاري)[١٠٩].

وكذلك صنع في الإحالة لصحيحي ابن حبان وابن خزيمة فجلُّ ما ينقله عنهما يحيله إلى كتاب (نصب الراية) للزيلعي، ففي حديث وصف ابن عباس وضوء النبي، وفيه: ((ثم غرف غرفة فمسح بهما رأسه وأذنيه))، قال: (رواه ابن خزيمة في صحيحه)، وأحال في الهامش إلى نصب الراية[١١٠]، وقال في حديث آخر: (أخرجه أيضًا ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما)، وأحال في الهامش إلى نصب الراية[١١١].

ونقل تصحيح الدراقطني والبيهقي لحديث، وأحال إلى تلخيص الحبير[١١٢].

وقال في راوٍ: (ذكره ابن حبان في الثقات) وأحال إلى تقريب التهذيب[١١٣].

وقال في حديث: (رواه الطبراني في الأوسط والدراقطني، وفيه حفص بن عمر الإبلي[١١٤]، وهو ضعيف)، وأحال في الهامش إلى (مجمع الزوائد، ونصب الراية، والتلخيص)[١١٥].

ويعزو الحديث إلى سنن الترمذي ويحيل إلى شرحه (تحفة الأحوذي)، كما في حديث ((الجار أحق بشفعة جاره..))، قال: (رواه الترمذي وغيره)، وأحال في الهامش فقال: (الترمذي هامش تحفة الأحوذي)[١١٦]، وأحيانًا يقول: (الترمذي مع تحفة الأحوذي)[١١٧].

ونقل حكم الحافظ ابن حجر في حديث ((الجار أحق بشفعة جاره..))، فقال: (وقال الحافظ ابن حجر: رجاله ثقات)، وأحال إلى سبل السلام[١١٨].

واستدل بحديث سعد بن أبي وقاص (أن النبي قطع في مجن قيمته خمسة دراهم)، وقال: (رواه الطبراني) وأحال إلى مجمع الزوائد[١١٩].

وهذا كله بالتأكيد مخالف لأصول البحث العلمي في الكتابة والتأليف والعزو للمصادر الأصيلة، لكن السبب في ذلك ـ كما يبدو للباحث- أنَّ قلة المصادر التي بين يدي الشيخ وقت تأليف الكتاب هي التي حملته على

ذلك، فيضطر معه إلى النقل عن مصادر أخرى مثل كتب التخريج التي تنقل عن كتب مصادر السنة؛ لذا عدَّت هذه من المآخذ المنهجية على الكتاب فضلًا عما يسببه ذلك من الخطأ في النقل عن المصدر، وهو ما يكون سببًا كذلك في الوقوع في الوهَم الجسيم كما حصل للشيخ حينما نقل حديثًا من سنن ابن ماجه، وهو: ((إذا ادعت المرأة طلاق زوجها، فجاءت على ذلك بشاهد عدل، استحلف زوجها..))، ثم قال بعده: (قال الهيثمي: إسناده صحيح ورجاله ثقات)[١٢٠]، وحين رجعت إلى (مجمع الزوائد) لم أجد الحديث ولا تعليق الهيثمي عليه، وبعد تتبعي للحديث وجدت أنَّ علة ذلك تكمن في عدم الرجوع إلى المصادر الأصيلة للكتب، فبالرجوع إلى سنن ابن ماجه بتحقيق (محمد فؤاد عبدالباقي)، طبعة دار إحياء التراث، وهي الطبعة التي اعتمدها الشيخ في قائمة المصادر والمراجع، وجدت تعقيب المحقق على هذا الحديث: (في الزوائد: هذا إسناده صحيح ورجاله ثقات)، وهو يقصد زوائد ابن ماجه في (مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه)[١٢١]، لا زوائد الهيثمي، فجاء الوَهَمُ الشيخَ من هنا، بل إن الأمر أبعد من ذلك، إذ عبارة البوصيري صاحب (مصباح الزجاجة) في الأصل هي: (هذا إسناد حسن رجاله ثقات)[١٢٢]، فهنا اختلف الحكم على الإسناد من الحسن إلى الصحيح، ولعل سبب هذا الوهم في اختلاف العبارة هو من المحقق (محمد فؤاد عبد الباقي)؛ لأن مصدره في تلك التعليقات هو: (حاشية السندي على ابن ماجه) ولم ينقل عن (مصباح الزجاجة) مباشرة[١٢٣]، فالشاهد أن الوهم هنا صار مركبًا، وسبب ذلك كله هو عدم النقل من المصادر الأصيلة.

## ثانيًا: إهمال ذكر معلومات المصدر في الهامش:

ذكرت سابقًا أن منهج الشيخ في العزو إلى المصادر هو أن يذكر المصدر في المتن، ويكرر ذكره في الهامش مع ذكر التفاصيل، وهذه هي طريقته في الأكثر، لكننا نجده في مواضع ليست بالكثيرة يهمل ذكر الصفحة والجزء في الهامش كما جاء في مبحث (الخمس)؛ إذ قال: (أما الدليل على أن سهم رسول الله يكون بعده للإمام يصرفه في مصالح المسلمين؛ فهو ما رواه أبو داود بإسناده عن أبي بكر الصديق قال: سمعت رسول الله يقول: ((إن الله عز وجل، إذا أطعم نبيًا طعمة فهي للذي يقوم من بعده))، ثم ساق بعد هذا الحديث ثلاثة أخرى قال بعدها: (رواها أبو داود)، لكنه لم يُحِل في كل ذلك إلى معلومات المصدر في الهامش[١٢٤].

وفي حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله: ((في الركاز الخمس))، قيل: وما الركاز يا رسول الله؟ قال: ((الذهب الذي خلقه الله في الأرض يوم خلقت))، قال: (رواه البيهقي في المعرفة)[١٢٥]، ولم يحل إلى معلومات المصدر في الهامش.

والسبب في صنيع الشيخ هذا ربما يكون النسيان والسهو فالمرء عرضة للنسيان والخطأ وهو غير عامدٍ في ذلك، بدليل أنها جاءت على خلاف صنيعه في سائر الكتاب التي يحيل فيها إلى المصادر مع ذكر كل تفاصيل ذلك، ومجموع المواضع التي أغفل ذكرها في الهامش ستة فقط، والقليل النادر لا يقاس عليه والله أعلم.

## ثالثًا: اعتماده على أقوال الأئمة المتساهلين في تصحيح الحاديث وتحسينها:

ذكرنا سابقًا أن الشيخ يعتمد على أقوال العلماء النقاد من أهل الحديث في الحكم على الأحاديث أو الأسانيد، ثم يرجّح الثابت الصحيح والقوي منها معزوةً إلى مظانّها في كتب التخريج، لكن الإشكال هنا هو اعتماده على تصحيح أو تحسين بعض ممن عرف بالتساهل في هذا الباب كتصحيح الحاكم في (مستدركه)[١٢٦]، وتصحيح السيوطي[١٢٧] في كتبه، حيث يقف على تصحيحهم للأحاديث في كتب التخريج والشروح، فيكتفي بأقوالهم في ذلك من غير الرجوع لأقوال الأئمة المعتبرين في ذلك كما يقتضي التحقيق العلمي ولاسيما أن الحاجة أشد في باب الفقه المقارن.

وهنا لابد من نقل أقوال العلماء في إثبات تساهل هذين الإمامين في تصحيح الحاديث وتقويتها، وكما يأتي:

**١- تساهل الحاكم في المستدرك:**

قال الحافظ ابن الصلاح:

(وهو واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به)[١٢٨].

وقال الإمام النووي:

(الحاكم متساهل كما سبق بيانه مراراً)[١٢٩].

وقال ابن تيمية:

(إن أهل العلم متفقون على أن الحاكم فيه من التساهل والتسامح في باب التصحيح)[١٣٠].

وقال الذهبي:

(يصحح في مستدركه أحاديث ساقطة ويكثر من ذلك)[١٣١].

وقال ابن القيم:

(ولا يعبأ الحفاظ أطباء علل الحديث بتصحيح الحاكم شيئا ولا يرفعون به رأسا البتة بل لا يعدل تصحيحه ولا يدل على حسن الحديث بل يصحح أشياء موضوعة بلا شك عند أهل العلم بالحديث وإن كان من لا علم له بالحديث لا يعرف ذلك فليس بمعيار على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يعبأ أهل الحديث به شيئا)[١٣٢].

وقال الزيلعي في نصب الراية:

(فالحاكم عرف تساهله وتصحيحه للأحاديث الضعيفة بل الموضوعة)[١٣٣].

وقال في موضع آخر: (وتصحيح الحاكم لا يعتد به)[١٣٤].

وقال بدر الدين العيني:

(وقد عرف تساهل الحاكم في تصحيح الأحاديث المدخولة)[١٣٥].

وقال السخاوي: (هو معروف عند أهل العلم بالتساهل في التصحيح والمشاهدة تدل عليه)[١٣٦].

ولابد من التنبيه هنا على أن هذا التساهل عند الحاكم قد حصره العلماء في كتابه: (المستدرك على الصحيحين)، أما سائر كتبه فلم يتهمه أحد بالتساهل فيها، لذلك قال المعلمي:

(وذكرهم للحاكم بالتساهل إنما يخصونه بالمستدرك فكتبه في الجرح والتعديل لم يغمزه أحد بشيء مما فيها فيما أعلم)[١٣٧].

٢- تساهل الإمام السيوطي:

يذهب كثير من أهل العلم إلى عدم الاعتماد أو التعويل على أحكام السيوطي في تصحيح الأحديث وتحسينها كذلك، فذكروا أنه من العلماء الموسوعيين، وأهل الحديث ينقل عنهم عدم الأخذ عنه في الحديث ـ إن لم يوافقه واحد من الأئمة المعتبرين- لأنه متساهل في تصحيح الأحاديث وتقويتها بما لم يسبقه إلى تقويتها أحد من الحفاظ المحققين.

قال أحمد بن صديق الغماري: ((ومنها أحاديث لم يَظن هو أنها موضوعة، لأنه متساهلٌ في ذلك غاية التساهل. فلا يكاد يحكم على حديثٍ بالوضع إلا إذا دعته الضرورة إلى ذلك. وما عدا ذلك فإنه يتساهل في إيراد الحديث الموضوع، بل وفي الاحتجاج به أيضاً))[١٣٨].

وقال الألباني: (السيوطي معروف بتساهله في التصحيح والتضعيف فالأحاديث التي صححها أو حسنها فيه قسم كبير منها ردها عليه الشارح المناوي وهي تبلغ المئات إن لم نقل أكثر من ذلك وكذلك وقع فيه أحاديث كثيرة موضوعة مع أنه قال في مقدمته: "وصنته عما تفرد به وضاع أو كذاب)[١٣٩].

وقال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة:

(وهو أوسع العلماء الأجلَّة الذين ذكرتُهم تساهلاً في إيراد الحديث الضعيف والتالف والموضوع وشبهه في كتبه ورسائله)[١٤٠].

وفيما يأتي بعض الأمثلة من نقولات الشيخ هاشم في تصحيح الأحاديث وتحسينها عن هذين الإمامين:

١. حديث: ((مفتاح الصلاة الطهور)): (رواه الحاكم وصححه من حديث أبي سعيد الخدري)، ثم قال: (وأخرجه السيوطي أيضًا من حديث علي وجابر وحسَّن كلا الحديثين)[١٤١]، فهنا نقل تصحيح الحاكم للحديث، وتحسين السيوطي له من طريقين.

## رابعًا: حكمه على الأسانيد بالصحة من غير دليل:

قد يحكم الشيخ على إسناد بالصحة من غير أن يوضح مستند ذلك التصحيح أو أن يعزوه إلى أحد من العلماء، كما في الأمثلة الآتية:

١. حديث: ((إذا غسل وجهه كما أمره الله، خرجت خطايا وجهه من أطراف لحيته مع الماء))، قال فيه: (وجدته عند الحاكم في المستدرك بإسناد صحيح)[١٤٢].
٢. حديث عائشة رضي الله عنها قالت: (قلت يا رسول الله! على النساء جهاد؟ قال: ((نعم، عليهن جهاد لا قتال فيه: الحج والعمرة))، قال الشيخ فيه: (رواه ابن ماجه بإسناد صحيح)[١٤٣].

وأحيانًا ينقل تصحيح أحد العلماء من غير تصريح بالإحالة إلى المصدر كما في حديث: ((إن الصفا والمروة من شعائر الله، فابدؤوا بما بدأ الله به))، قال: (رواه النسائي بإسناد صحيح)[١٤٤]، فقد نقله من مغني المحتاج للشربيني[١٤٥]، لكنه لم يصرح بذلك.

## خامسًا: اعتماده على كتب تخريج الأحاديث بالوساطة:

يعمد الشيخ أحيانًا إلى عدم الاعتماد على كتب تخريج الحديث مباشرة وإنما ينقل عنها بالوساطة، وهذا يسبب الوقوع في إشكالات علمية كما في حديث من رواية (مجالد بن سعيد الهمداني) الذي ضعفه أهل النقد؛ إذ قال فيه: (ذكر الهيثمي: أن الطبراني رواه في الكبير، وضعفه بمحمد بن يزيد بن سنان ولم يذكر مجالدًا، فإن كان هذا طريقًا آخر فالحديث حسن)[١٤٦]، فهنا حكم على الحديث بالحسن على افتراض أنه مروي من طريق أخرى غير طريق (مجالد)، لكنه لو رجع إلى (معجم الطبراني الكبير) لوقف على أن الحديث هو من رواية (مجالد بن سعيد، عن قيس بن أبي حازم، عن الصُنابح)[١٤٧] لكن النقل بالوساطة هو الذي أوقعه في هذا الإشكال، فحسَّن بسببه هذا الحديث.

أو تراه ينقل التحسين للحديث عن الإمام الترمذي[١٤٨]، وهو ممن عرف بالتساهل كذلك، قال الإمام الذهبي: (ولكنّه يترخَّص في التصحيح والتَّحسين، ونَفَسُه فِي التخريج ضعيف)[١٤٩]،

وقال في الميزان: (لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي)[١٥٠].

فضلًا عن أن مفهوم الحسن عند الترمذي لا يراد به معناه الاصطلاحي عند المحدثين، بل قد يكون معلولًا عنده ولا يحتج به، قال الحافظ ابن حجر: (أن الحديث إذا وصفه الترمذي بالحسن لا يلزم عنده أن يحتج به)[١٥١].

والأكثر أنه يعتمد في ذلك على كتب الشروح والتخريج فينقل أقوالهم وأحكامهم على الأحاديث، فأحيانًا ينص على ذلك وأحيانًا قليلة لا يذكر ذلك، بل يكتفي بالإشارة إلى أحد العلماء السابقين في الحكم على الحديث.

## سادسًا: نقله تضعيف الأحاديث من غير عزوه لقائله:

ذكرنا سابقًا أن الشيخ قد ينقل أقوال أهل العلم من النقاد وأصحاب كتب التخريج في تضعيف بعض الأحاديث مع عزو تلك الأقوال إلى مصادرها، لكنه أحيانًا يخالف منهجه هذا فنجده على سبيل المثال يحيل إلى كتب الفقه وكتب شروح الحديث وكتب التفسير، من غير أن يصرّح - في الأكثر- بسبب العلة أو التضعيف، ولا يعزوه إلى قائله بل يكتفي بالإحالة إلى المصادر في الهامش، وهذا منهج يؤاخذعليه؛ فكيف ينقل من غيره حكمًا نقديًا له أثر كبير في قوة الرأي الفقهي أو ضعفه من غير عزوه إلى أهله؟!، وهذا موجود في الأمثلة الآتية:

١. حديث ابن عمر: أنه قال: ((ألا هل عسى أحد منكم أن يتخذ الصبة من الغنم على رأس ميلين أو ثلاثة..))، قال فيه: (رواه الطبراني في الأوسط، وفي إسناد ضعف)، ثم قال: (لكن روي من طريق آخر بمعناه عن أبي هريرة عند ابن ماجه[١٥٢]: وفي إسناده ضعف أيضًا، ورواه أحمد والطبراني[١٥٣] من طريق آخر عن حارثة بن النعمان، وفي إسناده ضعف أيضًا)[١٥٤].
٢. حديث: سئل رسول الله عما يحرم من الرضاع، فقال: ((الرضعة والرضعتان))، قال فيه: (رواه ابن حزم، فهذا لا يصح الاحتجاج به؛ لأنه روي بإسناد ضعيف)[١٥٥].

## سابعًا: الغلط في ضبط بعض أسماء الرواة:

مرَّ معنا أنَّ الشيخ صحَّح ضبط بعض أسماء الرواة الواردة في بعض كتب الشروح، لكن وقع له الغلط في ضبط أسماء بعضهم، كما نقل عن كتاب "التقريب" في ترجمة: (محمد بن عبد الرحمن التيمي المكي، أبو غرازة الجُدْعاني) بالزاي المعجمة، والصواب كما في الأصل: (أبو غِرارَة)[١٥٦]بالراء المهملة، وكذلك ما جاء في اسم (حفص بن عمر الإبلي)[١٥٧] بكسر الهمزة، والصواب كما في المصادر: (الأُبُلّي) بضم الهمزة والموحدة وتشديد اللام وفتحها[١٥٨] نسبةً إلى بلدة قديمة على أربعة فراسخ من البصرة[١٥٩].

## الخاتمة:

بعد هذه الرحلة مع الشيخ في كتابه يمكننا أن نلخص أهم النتائج التي أسفر عنها البحث:

١. ينقل الشيخ أقوال العلماء من كتب التخريج ويحيل إليها في الحكم على الأحاديث والأسانيد والرواة.
٢. يعتمد في نقل أحاديث صحيحي ابن حبان وابن خزيمة ومعجم الطبراني من كتاب نصب الراية للزيلعي ويحيل كل أحاديثهم إلى هذا الكتاب، وقلت: لعل السبب هو قلة المصادر التي كانت بين يديه.
٣. قد يطيل في الكلام على إسناد حديث أحيانًا، وقد يوجز الكلام فيه أحيانًا أخرى بحسب ما يراه ضروريًا عند الاحتجاج به.
٤. من عادته ألَّا يستوعب ذكر طرق الحديث الواحد عند الاحتجاج به؛ لأن هذا ليس مرادًا له، وإنما يكتفي منها بما يحقق الغاية من الاستدلال بالحديث.
٥. عنايته بنقل الحديث بألفاظه والإشارة إلى صاحب اللفظ عند تخريجه في أكثر من مصدر، وإن كان الحديث طويلًا جاء به مختصرًا واقتصر على موطن الاستشهاد منه.
٦. تباين عدد الأحاديث التي يستدل بها في المسألة الواحدة بحسب درجة الاختلاف فيها ونوعه، فقد يتوسع في الاستدلال بالحديث كما في مسألة (غسل القدمين) إذ بلغت سبعة أحاديث، وبلغت في مبحث (سنة الجمعة القبلية) نحو أحد عشر حديثًا.
٧. صحَّح ضبط بعض أسماء الرواة الواردة في بعض كتب الشروح، لكن وقع له الغلط في ضبط بعضهم.
٨. ينقل عن المصادر الأصيلة للسنة في عزو الأحاديث ولأكثر من مصدر، وأحيانًا يعزو إلى المصادر غير الأصيلة بحسب ما يتيسر له ذلك، وقد يعتذر إذا لم يقف عليه.
٩. لم تكن له طريقة مطّردة في ذكر اسم المصادر التي يعزو إليها، فمرة يقول: (البخاري هامش الفتح) ويقول مرة أخرى: (البخاري مع الفتح)، وتكرر ذلك في مواضع كثيرة.
١٠. تحرِّيه الآثار الصحيحة والثابتة على وفق قواعد المحدثين في قبول الرواية.
١١. يعتمد قاعدة ترجيح رواية الأحفظ والأكثر ضبطًا عند اختلاف الروايات على مذهب المحدثين في الترجيح.
١٢. تعقُّب الإمام ابن حزم الظاهري في أكثر من موضع في حكمه بجهالة بعض الرواة مستدلًا بأقوال السابقين من علماء الجرح والتعديل.
١٣. يحتج بالحديث الضعيف المنجبر إذا تعددت طرقه على مذهب المحدثين.
١٤. يحتج بالقرائن المرجحة في تقوية الأحاديث كما هو مذهب الفقهاء والمحدثين.

١٥. ظهرت دقة الشيخ في نقل ألفاظ الحديث أو الرواية وجمع الروايات المختلفة من كتب السنة، فكان ينصُّ على صاحب لفظ الحديث نظرًا لأهمية ذلك في بيان دلالات الألفاظ في الاستدلال والترجيح بين المذاهب الفقهية.

١٦. استعمل طريقة اختصار الأحاديث المطولة على مذهب المحدثين، وكان يورد بعضها بالمعنى فكانت تتكرر عنده عبارة: (ما حاصله كذا..)، وإن كان الاختصار في الأصل نص على ذلك.

١٧. استدل ببعض القرائن المقوية المعمول بها عند المحدثين والأصوليين.

١٨. كان ينقل مذهب المحدثين في أبواب كثيرة في غيرما موضع من كتابه، كما جاء التنصيص على ذكرهم بالاسم في أربعة مواضع[١٦٠].

١٩. ظهر من خلال البحث بعض المآخذ العلمية على الشيخ في كتابه، وهي: (العزو إلى المصادر غير الأصيلة، وإهمال ذكر معلومات المصدر في الهامش، واعتماده على أقوال الأئمة المتساهلين في تصحيح الحاديث وتحسينها، وحكمه على الأسانيد بالصحة من غير دليل، واعتماده على كتب تخريج الأحاديث بالوساطة، ونقله تضعيف الأحاديث من غير عزوه لقائله، والغلط في ضبط بعض أسماء الرواة)، وهذه المآخذ العلمية مغمورة في كثرة محاسنه وعلومه.

**وآخر بحثنا أن الحمد لله رب العالمين.**

## المصادر والمراجع

١. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن. (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م). مقدمة ابن الصلاح (معرفة أنواع علوم الحديث)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر- بيروت.

٢. ابن الملقن، عمر بن علي. ١٤٢٥هـ، البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، الطبعة الأولى، دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض.

٣. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. ١٤٢٦هـ، مجموع الفتاوى، المحقق: أنور الباز وعامر الجزار، الطبعة الثالثة الناشر، دار الوفاء.

٤. ابن حنبل، أحمد بن محمد. (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م)، المسند، المحقق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٥. ابن فارس، أحمد بن فارس. (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر.

٦. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر. ١٤١٥هـ. حاشية ابن القيم على سنن أبي داود، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية ـ بيروت.
٧. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، (١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م). الفروسية، تحقيق: مشهور بن حسن بن محمود بن سلمانن، الطبعة: الأولى، دار الأندلس ـ السعودية.
٨. ابن ماكولا، علي بن هبة الله. ١٤١١هـ. الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية -بيروت.
٩. أبو زيد، بكر عبد الله. ١٤١٣هـ. التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل، الطبعة الأولى، دار العاصمة، الرياض.
١٠. الأصفهاني، أبو القاسم الراغب. ١٤١٢هـ. المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، الطبعة الأولى دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت.
١١. الألباني، ناصر الدين، تمام المنة في التعليق على فقه السنة، الطبعة: الخامسة.دار الراية.
١٢. الآمدي، علي بن أبي علي.١٤٢٤هـ. الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي، بيروت- لبنان.
١٣. الباجي، أبو الوليد.١٤٢٤هـ. الحدود في الأصول (مطبوع مع: الإشارة في أصول الفقه)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.
١٤. البغدادي، أحمد بن علي.(لا ت) الخطيب الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أبي عبدالله السورقي, وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية- المدينة المنورة.
١٥. البلقيني، سراج الدين. (١٤٣٤هـ-٢٠١٣م). محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح، تحقيق: عبدالقادر المحمدي، الطبعة الأولى، دار ابن حزم، الرياض.
١٦. البلوشي، عبد الغفور بن عبد الحق حسين بر. علم التخريج ودوره في خدمة السنة النبوية، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
١٧. البوصيري، أحمد بن أبي بكر. (١٤٠٣هـ)، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، المحقق: محمد المنتقى الكشناوي، الطبعة: الثانية، دار العربية، بيروت.
١٨. البيهقي، أحمد بن الحسين. (١٤١٢هـ - ١٩٩١م)، معرفة السنن والآثار، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الطبعة الأولى، الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق -بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء، القاهرة.
١٩. ترجمة الدكتور هاشم جميل، تاريخ الاسترجاع:١٥-٧-٢٠١٩م.نشر بموقع الملتقى الفقهي:

http://feqhweb.com/vb/t4814.html

٢٠. الترمذي، أبو عيسى.١٤٠٩هـ. العلل الكبير، تحقيق: صبحي السامرائي, وأبي المعاطي النوري, ومحمود خليل الصعيدي، الطبعة: الأولى عالم الكتب, مكتبة النهضة العربية ـ بيروت.
٢١. الجديع، عبد الله بن يوسف. ١٤٢٤هـ. تحرير علوم الحديث، الطبعة الأولى، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان.
٢٢. الجرجاني، عبد الله بن عدي. ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م. الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت.
٢٣. الجزائري، طاهر بن صالح. ١٤١٦هـ. توجيه النظر إلى أصول الأثر، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الأولى، مكتبة المطبوعات الإسلامية ـ حلب.
٢٤. الجوهري، إسماعيل بن حماد. ١٤٠٧هـ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين ـ بيروت.
٢٥. الحاكم، أبو عبد الله، المستدرك على الصحيحين، (١٤١١هـ- ١٩٩٠م). تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية ـ بيروت.
٢٦. الحراني، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، (١٣٨٦هـ). الفتاوى الكبرى، تحقيق: حسنين محمد، مخلوف، الطبعة الأولى، دار المعرفة ـ بيروت.
٢٧. الحموي، ياقوت. (١٩٩٥م)، معجم البلدان، الطبعة الثانية، دار صادر، بيروت.
٢٨. الحيان، مولاي الحسين بن الحسن. (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م). منهج الاستدلال بالسنة في المذهب المالكي تأسيس وتأصيل: تأليف، الطبعة الأولى، دار البحوث والدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة.
٢٩. الخميسي، عبدالرحمن بن إبراهيم. (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م)، معجم علوم الحديث النبوي، الطبعة الأولى، دار ابن حزم ودار الأندلس الخضراء، المملكة العربية السعودية.
٣٠. الذهبي، شمس الدين، (١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م). ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، الطبعة: الأولى، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان.
٣١. الذهبي، محمد بن أحمد. (١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م). ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروتـ لبنان.
٣٢. الرازي، ابن أبي حاتم. ١٢٧١هـ. الجرح والتعديل، الطبعة: الأولى، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن ـ الهند، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
٣٣. الزركشي، عبد الله بن بهادر. (١٤١٩هـ- ١٩٩٨م). النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، الطبعة الأولى، أضواء السلف، الرياض.

٣٤. الزيلعي، جمال الدين،(١٤١٨هـ-١٩٩٧م). نصب الراية لأحاديث الهداية، تحقيق: محمد عوامة، الطبعة: الأولى، مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت ـلبنان.
٣٥. السجستاني، سليمان بن الأشعث.١٤٠٦هـ. سنن أبي داود، دار الكتاب العربي، بيروت.
٣٦. السخاوي، محمد بن عبد الرحمن (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م). فتح المغيث بشرح الفية أحديث، تحقيق: علي حسين علي، الطبعة: الأولى، مكتبة السنة ـ مصر.
٣٧. السمعاني، أبو سعد. ١٣٨٢هـ، الأنساب، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي اليماني وغيره، الطبعة الأولى، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد.
٣٨. السيوطي، جلال الدين. ١٣٨٥هـ. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: عبدالوهاب عبد اللطيف، الطبعة الثاني، مكتبة الرياض.
٣٩. السيوطي، جلال الدين، (١٤٠٤هـ-١٩٩٤م). الجامع الصغير من حديث البشير النذير، دار الفكر بيروت.
٤٠. الشربيني، محمد بن أحمد الخطيب، (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م). مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، الطبعة: الأولى دار الكتب العلمية، بيروت.
٤١. الشوكاني، محمد بن علي. (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م). نيل الأوطار، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، الطبعة الأولى، دار الحديث- مصر.
٤٢. الصالح، خالد أحمد. ١٤٢٤هـ. الشيخ عبدالعزيز سالم السامرائي حياته وجهوده العلمية في الفقه والفتوى، الطبعة الأولى، رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية، مطبوعة في بغداد.
٤٣. الصنعاني، محمد بن إسماعيل. ١٤١٧هـ. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، الطبعة الأولى دار الكتب العلمية, بيروت- لبنان.
٤٤. الطبراني، أبو القاسم. (لا-ت)، المعجم الأوسط، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد , وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين ـ القاهرة.
٤٥. الطبراني، أبو القاسم.(١٤٠٤هـ- ١٩٨٣م). المعجم الكبير، الطبعة الثانية، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، العراق.
٤٦. الطحان، محمود. ١٩٧٩م. أصول التخريج ودراسة الأسانيد، الطبعة الثانية، دار القرآن الكريم، بيروت.
٤٧. الظاهري، ابن حزم الأندلسي. (لا-ت)، المحلى بالآثار، دار الفكر، بيروت.
٤٨. العراقي، زين الدين. ١٣٨٩هـ. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان، الطبعة الأولى، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.
٤٩. العراقي، زين الدين. ١٤٢٨هـ، التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، تحقيق ودراسة: العربي الدائز الفرياطي، الطبعة الثانية، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض.

٥٠. العسقلاني، أحمد ابن حجر. ١٣٧٩هـ. فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت.
٥١. العسقلاني، أحمد بن حجر. (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م). النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية.
٥٢. العسقلاني، أحمد بن حجر. (١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م). نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر فِي مُصْطَلَحِ أَهْلِ الأَثَرِ، تحقيق:عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الطبعة الثانية، جامعة طيبة بالمدينة المنورة.
٥٣. العسقلاني، أحمد بن حجر. ١٣٢٦هـ، تهذيب التهذيب، الطبعة الأولى مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند.
٥٤. العسقلاني، أحمد بن حجر. ١٤٠٦هـ. تقريب التهذيب، المحقق: محمد عوامة، الطبعة الأولى، دار الرشيد، سوريا.
٥٥. العسقلاني، أحمد بن حجر. ١٩٦٧م. تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت ـ لبنان.
٥٦. العسقلاني، أحمد بن حجر.١٤٠١هـ. القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد، الطبعة الأولى، مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة.
٥٧. العظيم آبادي، أبو الطيب محمد شمس الحق. ١٣٨٨هـ. عون المعبود شرح سنن أبي داود، المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان، الطبعة الثانية، المكتبة السلفية المدينة المنورة.
٥٨. العيني، بدر الدين، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٥٩. الغماري، محمد صديق، (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).المُغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير، دار الرائد العربي، بيروت.
٦٠. الفيومي، أحمد بن محمد. (لا-ت)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية ـ بيروت.
٦١. القاسمي، محمد بن محمد. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان.
٦٢. القرافي، أبو العباس شهاب الدين. ١٤١٨هـ. الفروق، المحقق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت.
٦٣. القزويني، محمد بن يزيد.(لا ت). سنن ابن ماجه. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.
٦٤. الكفوي، أيوب بن موسى.(لا ت). الكليات، المحقق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة،بيروت.
٦٥. اللحيدان، عبد العزيز بن صالح. الطرق العلمية في تخريج الأحاديث النبوية، كتاب ألكتروني موجود في ضمن المكتبة الشاملة الألكترونية.

٦٦. اللكنوي، محمد عبد الحي، (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، الطبعة الثانية، مكتبة الرشد، الرياض.
٦٧. المباركفوري، محمد عبد الرحمن. تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، دار الكتب العلمية ـ بيروت.
٦٨. المحمدي، عبد القادر بن مصطفى. (٢٠١٠م). الميسر في علم تخريج الحديث النبوي، بحث منشور في مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية: المجلد الثاني، العدد الثامن.
٦٩. المحمدي، محمد شاكر(١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م). تأريخ الفلوجة من الجذور إلى منتصف القرن العشرين، الطبعة الثانية، إصدارات المجمع الثقافي والأدبي، مجلة روافد، الفلوجة.
٧٠. المسلط، منسي.٢٠١٩م. الفلوجة في تأريخ العراق المعاصر(١٩٠٠-١٩٦٦م)، الطبعة الأولى، بغداد.
٧١. المشهداني، عبود فياض. ٢٠١٣م، تأريخ علماء الفلوجة والشخصيات العلمية فيه، الطبعة الأولى، دار المناهج، بغداد.
٧٢. المعلمي، عبد الرحمن اليماني، (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م).التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني - زهير الشاويش - عبد الرزاق حمزة، الطبعة: الثانية، الناشر: المكتب الإسلامي.
٧٣. النسائي، أحمد بن شعيب. ١٩٨٦م. السنن الصغرى، الطبعة الثانية، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب.
٧٤. النووي، شرف الدين. ١٤٠٨هـ. إرشاد طلاب الحقائق لمعرفة سنن خير الخلائق، تحقيق: عبد الباري فتح الله السلفي، الطبعة الأولى، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة.
٧٥. النووي، محيي الدين، المجموع شرح المهذب، الناشر: دار الفكر.
٧٦. الهيثمي، علي بن أبي بكر. (١٤١٢هـ). مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الفكر، بيروت.

## ملحق الوثائق

وثيقة تظهر سنوات دراسة الشيخ هاشم جميل في المدرسة الآصفية في الفلوجة وتأريخ انتقاله إلى المدرسة الدينية في سامراء(من إرشيف المدرسة.)

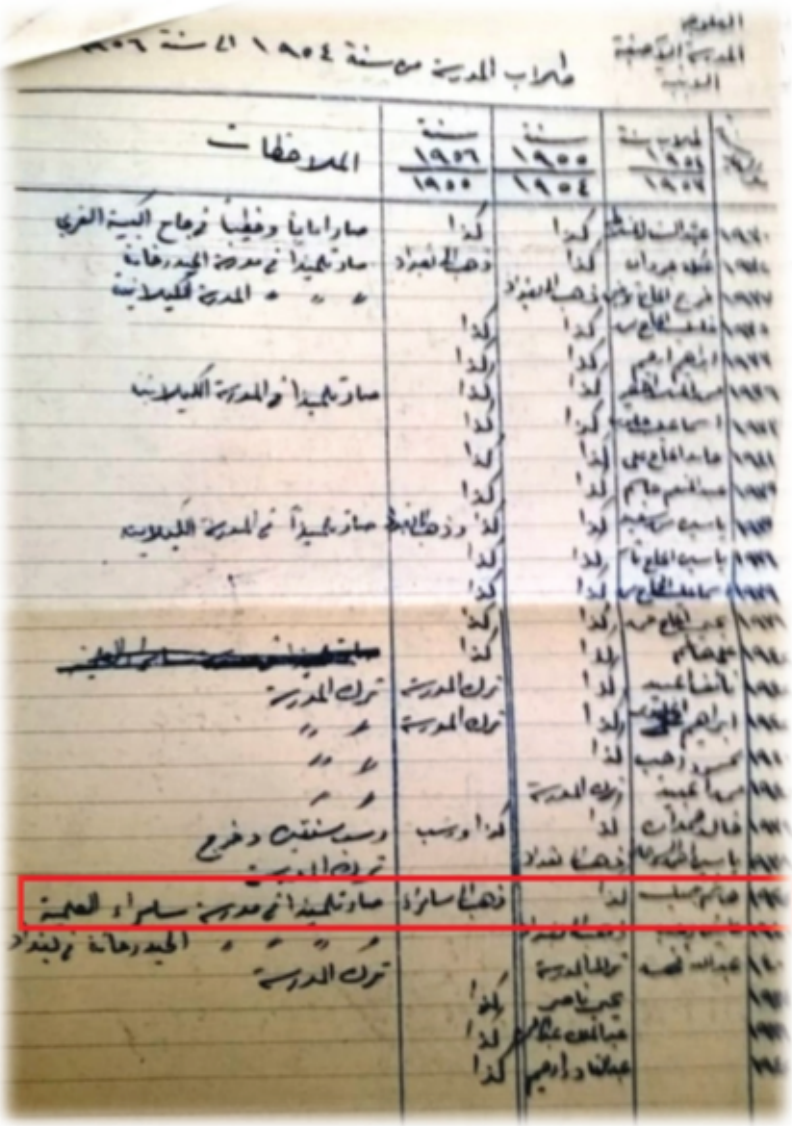

## الهوامش:

(١) ينظر: الفلوجة في تاريخ العراق المعاصر: (ص٣٨٩-٣٩٢) مختصرًا، وتأريخ الفلوجة: (١٤٤-١٤٥)، وأثر الفلوجة في نشر العلم المدرسة الآصفية أنموذجًا: (ص٤٥-٥٤)

(٢) تنظر ترجمته في كتاب: الشيخ عبدالعزيز سالم السامرائي حياته وجهوده العلمية في الفقه والفتوى(ص٩٣)، وينظر: تأريخ علماء الفلوجة: (ص ١٤٧)، وينظر: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ترجمة الدكتور هاشم جميل، تاريخ الاسترجاع: ١٥-٧-٢٠١٩م. نشر بموقع الملتقى الفقهي: http://feqhweb.com/vb/t4814.html

(٣) ذكر الدكتور خالد محمد صالح أن دخوله المدرسة الآصفية سنة (١٩٥١م)، والذي وقفت عليه أنه دخلها سنة (١٩٥٣م) كما في أرشيف وثائق المدرسة ينظر: الملحق آخر البحث

(٤) طبعتها وزارة الأوقاف العراقية، مطبعة الإرشاد، بغداد، الطبعة الأولى، سنة (١٣٩٤هـ-١٩٧٤م)، ثم أعيدت طباعتها سنة (٢٠١٦م) في مؤسسة الريان - بيروت ـ لبنان-الطبعة الأولى

(٥) لم أقف عليه مطبوعًا

(٦) ينظر: مقدمة الكتاب: ١/٥

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ١/٦

(٨) ينظر: ١/١١٩-١٢٠

(٩) ينظر: ١/١٨٧ وما بعدها

(١٠) مقدمة الكتاب: ١/٦

(١١) ينظر: معجم مقاييس اللغة: ٢/٢٥٩، والصحاح: ١٦٩٨، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي: ٤/ ١١٨

(١٢) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي: ٤/ ١١٨

(١٣) الحدود في الأصول: (ص: ١٠٤)

(١٤) ينظر: المفردات: (ص٣١٦)، والمصباح المنير: ١/١٩٩، والكليات: (ص١١٤)، ومنهج الاستدلال بالسنة في المذهب المالكي: ١/٦٣.

(١٥) منهج الاستدلال بالسنة في المذهب المالكي: ١/٦٤

(١٦) فتح المغيث: ٢/ ٣٨٢

(١٧) التأصيل: ١/٤١، و٥٢، وينظر: أصول التخريج ودراسة الأسانيد: (ص١٢)

(١٨) ينظر:علم التخريج ودوره في خدمة السنة النبوية:(ص:٩-١٣)

(١٩) ينظر: ١/٩٥

(٢٠) ينظر: ١/٩٦

(٢١) ينظر: ١/٩٩

(٢٢) ينظر: ١/١١٣

(٢٣) ينظر: ١/١٢١، وهكذا في صنع في الصفحات: (١/٩٧-٩٨-٩٩-١٠٠-١٠٤-١٠٥-١٠٨-١١١-١١٣-١١٩-١٢٠-١٢٥-١٢٦-١٢٧-١٢٨-١٢٩-١٣٠-١٣١-١٣٣-١٣٤-١٣٨-١٤٠-١٤٢-١٤٤-١٤٧-١٥٢-١٥٦-١٥٧-١٦٠-١٦٢-١٦٣-١٧٠-١٧٣-١٧٦-١٧٧-١٨٤-١٨٥-١٨٧-١٨٩-١٩١-١٩٤-١٩٥-١٩٨-١٩٩-٢٠٤-٢١٠-٢١١-٢١٢-٢٥١-٢٧١-٢٨٨-٢٩١-٣٠٩-٣١٥-٣٢٧-٣٣٤-٣٤٥-٣٥٥-٣٥٦-٣٥٩-٣٧٥-٣٨٤-٣٩٩-,-٢/٢٣-٢٧-٣٣-٤١-٧٨-٧٩-٨٨-١٠٩-١١٨-١٢٥-١٤٦-١٧١-١٨٢-١٩٩-٢١٢-٢٢٩-٢٦١-٢٧٤-٢٨٦)

(٢٤) ينظر: ١/٩٧

(٢٥) ينظر: ١/١٣٤

(٢٦) ينظر: ١/١٢١

(٢٧) ينظر: ١/١٣٠، وللمزيد من الأمثلة تنظر الصفحات الآتية: (الجزء الأول: ١٥٠-١٥٦-٢١٨-٢٢٨-٢٣٦-٢٩٢-٣٠١-٣٢٤-٣٣٠-٣٤٠-٣٤٩-٣٥٥-٣٥٦-٣٨٢،الجزءالثاني:٣١-٤٠-٧٧-١٢٥-١٤٣-١٨١-١٩٨-٢١٢-٢٤٩-٢٩٢)

(٢٨) استعملها في مواضع عدة من كتابه، ينظر: ١/٢٦٩-١/٣٤٢-١/٣٦١-١/٣٧١، و ٢/٤٢-٢/٩٧

(٢٩) ينظر: ٢/٧٨

(٣٠) ينظر: ١/٩٣

(٣١) ينظر: ٢/٥٧

(٣٢) ينظر: ١/٢٤٥

(٣٣) ينظر: ١/٢٥٣

(٣٤) ينظر: ١/٢٥٤

(٣٥) ينظر: ١/٣٧٠

(٣٦) ينظر: ١/٣٧٧، وللمزيد من الأمثلة ينظر: (١/ ١٩١-٢٤٠-٢٢٨-٣٨٦، و ٢/٣١-٩٨-١٧١-٢١٣-٢٤٦-٢٨١-٢٨٥)

(٣٧) ينظر: ١/١٠٧، و١/١٣٢

(٣٨) ينظر: ١/٢٨٩

(٣٩) ينظر: ١/٢٤٤

(٤٠) ينظر: ١/٢٤٨

(٤١) ينظر: ٢/٢١٣

(٤٢) ينظر: ٢/٢٩٢

(٤٣) ينظر: ٢/٢٨٣

(٤٤) ينظر: ١/١٠٠

(٤٥) ينظر: ١/٢٨٨

(٤٦) ينظر: ١/١١٥

(٤٧) ينظر: نزهة النظر: (ص٦٢)

(٤٨) ينظر: ١/١٨٧

(٤٩) ينظر: ٢/١٦٥

(٥٠) ينظر: ١/٣٤٥

(٥١) ينظر: ١/١٠٩

(٥٢) ينظر: ١/٢٦٧، وكذلك ينظر: ٢/١٧٧

(٥٣) ينظر: ١/٣٩٣

(٥٤) ينظر: ١/٢٥٧

(٥٥) المعجم الكبير للطبراني: ٨/ ٩٤ ح(٧٤١٧)، وأخرجه الترمذي في "العلل الكبير": (ص١٠٠ ح١٧٢) عن سويد بن نصر، عن ابن المبارك، بهذا الإسناد، وقال الترمذي: سألت محمداً -يعني البخاري- عن هذا الحديث، فقال: (روى هذا الحديث إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رأى في إبل الصدقة، مرسل. قال محمد: أنا لا أكتب حديث مجالد، ولا موسى بن عبيدة)

(٥٦) ينظر: ١/٣٧٤

(٥٧) ينظر:- (١/٣٩٣، و٢/١٩، ٢/١٤٣)

(٥٨) ينظر: ١/٩٩

(٥٩) ينظر: ١/١٠٥

(٦٠) ينظر: ٢/١٧٠، وينظر كذلك: ١/٢٧٤

(٦١) ينظر: ٢/١١١، وينظر كذلك: ١/٢٧٣

(٦٢) ينظر: ١/١٢٤

(٦٣) ينظر: ١/١١١، وينظر كذلك نقله تضعيف حديث عن النووي: ١/١٢٤

(٦٤) ينظر استعمال المحدثين لهذا المصطلح: النكت لابن حجر: ١/٤٤٨، وفتح الباري: ٧/١٥، وحاشية ابن القيم على سنن أبي داود: ٦/٣٥٩، ونيل الأوطار للشوكاني: ٢/٣٩٠، وعون المعبود: ٢/٣١٧، وتحفة الأحوذي: ٣/٦٨

(٦٥) ينظر: ١/١٢٧

(٦٦) ينظر: ١/١١٥

(٦٧) ينظر: ١/١٥٢، وينظر كذلك ١/٢٠٣، و١/٢٧١، و٢/٨١

(٦٨) ينظر: ١/٣٨٦

(٦٩) ينظر: النكت على ابن الصلاح لابن حجر: ١/٤٩٠، وتدريب الراوي: ١/١٩٤-١٩٥، ومعجم علوم الحديث النبوي: (ص٦٥)

(٧٠) تدريب الراوي: (١/١٩٤- ١٩٥)، وينظر: محاسن الاصطلاح للبلقيني: (ص٨٢)

(٧١) ينظر: ١/٣٣٢، وينظر كذلك: ١/٢٠٠

(٧٢) ينظر: ٢/١٤٣

(٧٣) الكفاية في علم الرواية: (ص: ٤٣٥)، وينظر: قواعد التحديث: (ص٣١٣)، وتحرير علوم الحديث: ٢/٦٨٥

(٧٤) ينظر: ٢/٢٠١

(٧٥) ينظر: تهذيب التهذيب: ٩/٣٨٨

(٧٦) ينظر: ١/٢٩٣

(٧٧) ينظر: ١/٣٧٣

(٧٨) ينظر: ١/٢٤٤.

(٧٩) ينظر: ١/١٩٠

(٨٠) مقدمة ابن الصلاح: (ص ٩٠)، وينظر: إرشاد طلاب الحقائق: ١/٢٣٥، والتقييد والإيضاح (ص١١٦)، التبصرة والتذكرة: ١/٢٧٤، والنكت على ابن الصلاح: ١/٤٠٧، وفتح المغيث ١/ ٢٢٧، وتدريب الراوي: ١/٢٩٥، وتوضيح الأفكار٢/٢٢، وتوجيه النظر ٢/ ٦٠٠

(٨١) ينظر: ١/١٨٨

(٨٢) ينظر:١/١٩١

(٨٣) ينظر: المجموع: ١/٣٧٣

(٨٤) ينظر: ١/١٠٣، وينظر مسند أحمد: ٢/٥٩ ح(٦٢٥)، وسنن أبي داود: ١/٢٩ ح(١١٧)

(٨٥) ينظر: ١/٣٧٣-٣٧٤

(٨٦) ينظر: المحلى: ٨/٣٤

(٨٧) ينظر: ٢/٤٢

(٨٨) ينظر: ٢/٨١، وللمزيد من الأمثلة على مناقشاته لعلل الانقطاع أو عدم السماع ينظر: (١/٢٢٦-١/٢٥٧-٢/٩٦- ٢/١١٨-٢/١٥٧-٢/٢٤٨-٢/-٢٨٢-٢٨٣)

(٨٩) النكت على مقدمة ابن الصلاح: ١/ ٣٢٢

(٩٠) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي: ١/ ٣٢٧

(٩١) مجموع الفتاوى: ١٨/ ٢٦

(٩٢) القول المسدد: (ص: ٣٨)

(٩٣) ينظر: ١/١٠١

(٩٤) ينظر: ١/١٤٠

(٩٥) ينظر: ٢/٢٢٨، وينظر كذلك: ١/١٩٤، ١/٢٤٠، و٢/٤٦، ٢/٤٧، ٢/٥١، ٢/٢٤٧، ٢/٢٨٦-٢٨٧-٢٨٨، ٢/٢٩٦

(٩٦) ينظر: ١/١٧٣

(٩٧) ينظر: ١/١٩١

(٩٨) ينظر: ١/١٩٢

(٩٩) ينظر: ١/١٨٨، وينظر نزهة النظر لابن حجر: ٥٩

(١٠٠) ينظر: ١/٢١٣

(١٠١) ينظر: ١/٢١٧، وينظر: الفروق للقرافي: ٣/٩٢، والنكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي: ٣/٤١٢، والبدر المنير: ٥/٢٥٠

(١٠٢) ينظر: ٢/٢٧

(١٠٣) ينظر: الميسر في علم تخريج الحديث النبوي: بحث منشور في مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية: المجلد الثاني، العدد الثامن، كانون الأول-٢٠١٠م: (ص:٢٣٢)

(١٠٤) ينظر: الطرق العلمية في تخريج الأحاديث النبوية (ص:١١)

(١٠٥) ينظر: ١/٩١

(١٠٦) ينظر: ١/٩٢

(١٠٧) ينظر: ١/١٥٨

(١٠٨) ينظر: ١/١٧٧

(١٠٩) ينظر: ٢/٥٧

(١١٠) ينظر: ١/١١٥

(١١١) ينظر: ١/٢٩٢، وللمزيد من الأمثلة على العزو إلى صحيحي ابن خزيمة وابن حبان والإحالة إلى (نصب الراية) تنظر الأحاديث في الصفحات: (١/٢٩١-٢٩٣- ٢/٤٥-٥١-١٤٢)

(١١٢) ينظر: ١/٢٩٢

(١١٣) ينظر: ١/٢٩٣

(١١٤) هكذا ضبطها المؤلف، والصواب: الأُبُلّي بضم الهمزة والباء المعجمة بواحدة وتشديد اللام نسبةً إلى (الأُبُلّة) بالقرب من البصرة، ينظر الإكمال لابن ماكولا: ١/١٣٠، والأنساب للسمعاني: ١/٩٨، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر: ١/ ٣٣

(١١٥) ينظر: ١/٢٩٣

(١١٦) ينظر: ١/٢١، وينظر كذلك الصفحات: ١/٢٤، و ١/٥٢، و٢/٤١، و٢/٤٥، و٢/١٦٩

(١١٧) ينظر: ١/٣٩٣

(١١٨) ينظر: ٢/٤١

(١١٩) ينظر: ٢/٢٤٨، وهو في المعجم الأوسط للطبراني: ٦/١٠٧ برقم (٥٩٤٦)، ولمزيدٍ من الأمثلة على هذه إحالته للمصادر غير الأصيلة تنظر الأحاديث في الصفحات الآتية: (الجزء الأول: ٢٠-٢٥-٣٠-٣١-٣٥-٣٦-٣٨-٣٩-٤١-٥٧-٩٧-٩٨-١٠٠-١٠٤-١٠٨-١١٣-١٢٨-١٣١-١٣٤-١٣٨-١٥٤-١٥٦-١٥٨-١٥٩-١٧٩-١٨٥-١٨٧-١٩٩-٢٠٢-٢٠٣-٢٠٤-٢١٠-٢١٥-٢١٧-٢١٨-٢٢٠-٢٢١-٢٢٩-٢٣٦-٢٣٩-٢٥٤-٢٥٩-٢٧٨-٢٨٤-٢٨٦-٢٨٧-٣٠١-٣٣٠-٣٣٢-٣٣٣-٣٤٢-٣٤٩-٣٦٠-٣٦١-٣٧٠-٣٧١-٣٧٢-٣٩١-٣٩٥). (الجزءالثاني: ٢٠-٢٧-٣١-٤٠-٤٢-٥١-٦٥-٦٦-٧٦-٧٧-٧٨-٧٩-٨٢-٨٤-٨٥-١٠٩-١٤٧-١٥٢-١٥٦-١٦٠-١٦٨-١٧٠-١٧١-١٧٢-١٧٧-١٨٠-١٨١-١٩٨-٢٠٠-٢١٢-٢٣٦-٢٣٧-٢٤٦-٢٤٧-٢٤٩-٢٥٩-٢٧٠-٢٧٢-٢٨٠-٢٩٣-٢٩٥-٢٩٩-٣٠٨-٣٠٩-٣١٧-٣٢٣-٣٢٥-٣٢٦)

(١٢٠) ينظر: ٢/٢٨٧

(١٢١) ينظر: مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه: ٢/ ١٢٥

(١٢٢) ينظر: سنن ابن ماجه تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي: ١/٦٥٧ ح(٢٠٣٨)

(١٢٣) ينظر: مقدمة تحقيق مصباح الزجاجة: ١/٨

[١٢٤] ينظر: ١/٢٦٣-٢٦٤، وينظر سنن أبي داود: ٣/١٤٤، ح(٢٩٧٣)

[١٢٥] ينظر: ١/٢٧٤، وهو كتاب (معرفة السنن والآثار) للبيهقي: ينظر: ٦/١٦٤ ح(٨٣٦١)، وينظر مزيد من الأمثلة في: ١/٣٥٩، و١/٣٧٩، و٢/٥٦، و٢/٣٢٠

[١٢٦] ينظر الأحاديث في: (١/٣٤٢، ١/٣٤٩، ١/٣٥٥، ٢/٢٢)

[١٢٧] ينظر: (١/١١٤)

[١٢٨] معرفة علوم الحديث: (ص ٢٢)

[١٢٩] المجموع شرح المهذب: (٧ / ٦٤)

[١٣٠] الفتاوى الكبرى: (٢ / ١٦٦)

[١٣١] ميزان الاعتدال: (٣ / ٦٠٨)

[١٣٢] الفروسية: (ص: ٢٤٥-٢٤٦)

[١٣٣] نصب الراية: (١ / ٣٦٠)

[١٣٤] المصدر نفسه: (١ / ٣٤٤)

[١٣٥] عمدة القاري: (٩ / ١١٣)

[١٣٦] فتح المغيث: (١/ ٣٥)

[١٣٧] التنكيل: (٢/ ٦٩٣)

[١٣٨] مقدمة كتابه: "المُغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير": (ص٦)

[١٣٩] تمام المنة: (ص ٢٩)

[١٤٠] ينظر تعليقه على كتاب "الأجوبة الفاضلة" للكنَوي: (ص ١٢٦)

[١٤١] ينظر: ١/٩١، والمستدرك: ح (٤٥٧)، والجامع الصغير: ح(١٠٨٢٥)

[١٤٢] ينظر: ١/١٠٣، والمستدرك: ح (٤٥٥)

[١٤٣] ينظر: ١/١٩٨، وسنن ابن ماجه: ح(٢٩٠١)، وينظر مزيد من الأمثلة: (١/٢١٨-٢٥٣-٣٢٦-٣٣٨، و ٢/٢٨٠)

[١٤٤] ينظر: ١/١٢٥، وسنن النسائي: ح (٢٩٦٢)

[١٤٥] مغني المحتاج: ١/١٨٠

[١٤٦] ينظر: ١/٢٥٧

[١٤٧] المعجم الكبير للطبراني: ٨/ ٩٤ ح(٧٤١٧)، وأخرجه الترمذي في "العلل الكبير": (ص١٠٠ ح١٧٢) عن سويد بن نصر، عن ابن المبارك، بهذا الإسناد، وقال الترمذي: سألت محمداً -يعني البخاري- عن هذا الحديث، فقال: (روى هذا الحديث إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رأى في إبل الصدقة، مرسل. قال محمد: أنا لا أكتب حديث مجالد، ولا موسى بن عبيدة)

[١٤٨] ينظر:- (١/٣٩٣، و٢/١٩، ٢/١٤٣)

[١٤٩] تأريخ الإسلام: (٦/ ٦١٩)

(١٥٠) ميزان الاعتدال: (٣/ ٤٠٧)

(١٥١) النكت على كتاب ابن الصلاح: (١/ ٤٠٢)

(١٥٢) قال البوصيري: (هذا إسناد ضعيف لضعف معدي بن سليمان)، مصباح الزجاجة: (١/ ١٣٦)

(١٥٣) رواه الطبراني في الأوسط، قال الهيثمي: (وفيه جماعة لم أجد من ترجمهم)، مجمع الزوائد: (٢/ ١٩٣)

(١٥٤) ينظر: ١/١١٤

(١٥٥) ينظر: ٢/١٩٩، وينظر كذلك: ١/٣٩٥

(١٥٦) ينظر: ١/١٩٢، وينظر تقريب التهذيب: ترجمة(٦٠٦٥)، وميزان الاعتدال: ٣/٦١٩، والكامل لابن عدي: ٣/٧٤

(١٥٧) ينظر: ١/٢٩٣

(١٥٨) ينظر: الجرح والتعديل: ٣/١٨٣، والكامل: ٣/٢٨٨، وميزان الاعتدال: ١/٥٦١، وتقريب التهذيب: ترجمة ابنه إسماعيل رقم (٤٣٤)

(١٥٩) ينظر: معجم البلدان: ١/٧٦

(١٦٠) تنظر هذه المواضع في: ١/١٠٠، و١/١٩٢، و١/٣٥٧، و٢/٢١٣